



PROVISIONAL

A/38/PV.17

10 October 1983

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة عشرة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،  
يوم الثلاثاء، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ايوكا ( بنما )  
نم: السيد كونته ( سيراليون )  
( نائب الرئيس )

خطاب صاحب السمو الملكي الأمير نور ووم سيهانوك، رئيس كمبوتشيا الديمقراطية

المناقشة العامة [ ٩ ] ( تابع )

ألقى كلمة:

السيد تركمن ( تركيا )

المحتويات / ..

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الطقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الطقاة باللغات الاخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

اما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقعاً من أحد اعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر . DC2-0750, 2 United Nations Plaza

83-64097/A

المحتويات ( تابع )

خطاب فخامة السيد فرناندو شوالب لوبيز ألدانا ، النائب الأول لرئيس الجمهورية  
ورئيس وزراء جمهورية بيرو

ألقى الكلمات كل من :

السيد هايدن ( استراليا )

السيد يعقوب خان ( باكستان )

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٣٥

خطاب صاحب السمو الملكي الأمير نورد وم سيها نوك ، رئيس كيبوتشيا الديمقراطية

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : تستمع الجمعية العامة هذا

الصباح الى خطاب صاحب السمو الملكي الأمير نورد وم سيها نوك ، رئيس كيبوتشيا الديمقراطية .

اصطحب صاحب السمو الملكي الأمير نورد وم سيها نوك ، رئيس كيبوتشيا الديمقراطية

الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : يشرفني بالنيابة عن الجمعية

العامة أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب السمو الملكي الأمير نورد وم سيها نوك ، رئيس كيبوتشيا الديمقراطية ، وأن أدعو الى مخاطبة الجمعية العامة .

الرئيس سيها نوك ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : يشرفني بالنيابة عن

كيبوتشيا الديمقراطية ، سيدي ، أن أعبر لكم عن أحر التهانى على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة وعلى قيادتكم لأعمال هذه الدورة الهامة .

ان انتخابكم المرموق يعد بمثابة اشارة جديدة من المجتمع الدولي بكم شخصيا ،

وبلادكم ، جمهورية بنما ، وشعبه الباسل ، وامريكا اللاتينية بأسرها التي طافت عطاياها التاريخي وسهامها في مياغة المبادئ النبيلة لميثاق الأمم المتحدة وفي الدفاع عنها - يؤثران تأثيرا ايجابيا على مقدرات منظمتنا .

اسمحوا لي أن أحيي الأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، وأن أنقل

اليه ، بالنيابة عن بلدي وحكومته الائتلافية الوطنية ، اعجابنا الصادق بعطه الشجاع

الحازم والبعيد الرؤيا وامتناننا العميق لهذا العمل في خدمة العدالة والسلام في هذا العالم المضطرب .

اسمحولي أخيرا أن ارحب بحرارة ، نيابة عن كمبوتشيا الديمقراطية ، بانضمام دولة سان كريستوفر ونيفيس ذات السيادة الى منظماتنا ، وأن احبي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، ان هذه الدول تدعم ، متمسكة باخلاص بالمثل السامية لميثاق هذه المنظمة ، وصامدة في وجه الريح وفي وجه التيار ، كمبوتشيا المستقلة والمحايدة وغير المنحازة ، وتصون حقوقنا وشرعية حكومتنا داخل هذه الجمعية . ومن واجبي أن أؤكد هنا أن الأمم المتحدة هي الأمل الأخير للشعوب المقهورة والمستعمرة والمعتدى عليها التي وقعت ضحية الدول التي تسعى الى الهيمنة والتوسع ، مثل شعبي .

وانه لعل يشرف الأمم المتحدة أن تواصل الجمعية العامة ، بأغلبية ساحقة ، العمل على انصاف كمبوتشيا الديمقراطية . ان بعض الحكومات الصديقة لجمهورية فييت نام الاشتراكية تريد الآن أن تطرد كمبوتشيا الديمقراطية من هذه المنظمة ، وان تنصب محلها نظاما يعرف الجميع جيدا ان الجيش الفيتنامي نصبه في عاصمتنا . وكما يلاحظ جميع الناس ذوى النوايا الطيبة ، لا يمثل هذا النظام سوى أسياده الأجانب . فهو يتكون من دس متحركة تتحكم هانوى بخيوطها . فهل يعقل أن تصبح الدس المتحركة تلك أعضاء في الأمم المتحدة ؟ ومن ناحية أخرى جمعت الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية حولها ، بإدارتها وقواتها المسلحة ، في اطار مقاومة المحتلين ، جميع أفراد خمير الوطنيين ، رجالا ونساء ، من جميع القطاعات ومن كل الميول الايد يولوجية والسياسية .

ان حكومتنا ليست حكومة في المنفى ، ان يعمل وزراءها على التراب الوطني الكمبوتشي ويواصلون النضال في الأراخي الكمبوتشية ، التي تتألف في الوقت الحاضر من عدد من المناطق المحررة ، ليس قرب الحدود التايلندية فقط ، وانما أيضا في الجنوب الغربي والشمال الشرقي واجزاء أخرى من البلد . ان المناطق المحررة هذه تسيطر عليها القوات المسلحة للائتلاف الثلاثي الذي يزداد عدد أفرادها عاما بعد عام . ويبلغ عددهم في الوقت الحاضر حوالي ٦٠٠٠٠ رجل مسلح ، قادرين على تنفيذ العطيات في أماكن بعيدة عن قواعدهم . ويعيش مئات الآلاف من الرجال والنساء والشيوخ والأطفال في تلك المناطق . كما يعيش مالا يقل عن ٣٠٠٠٠٠ شخص قرب الحدود التايلندية الكمبوتشية .

والذين في الدوائر الأجنبية المعادية لحكومتنا يصرون على اننا لا نسيطر على أي شبر من الاقليم . أود أن ابين لهم اني استقبلت ، في نيسان / أبريل / مايو ١٩٨٣ ، وفي ذروة الهجمة الفيتنامية على قواعدنا الرئيسية ، على الأراغمي الوطنية الكموتشية ، ستة سفراء من بلدان صديقة ، قدموا لي أوراق اعتمادهم بحضور فرق الراديو والتلفزيون ومراسلي الصحافة الدولية .

والشخصيات الأجنبية التي تشكك في حيوية مقاومتنا الوطنية يمكن لها ، اذا شاءت ان تصاحبني في كانون الثاني / يناير القادم ، الى كموتشيا الحرة للالتقاء مع شعبنا وجنودنا ورهبانا البوذيين ، واخواننا المسلمين والمسيحيين . وستتاح لها الفرصة أيضا لتشهد وصول سفراء أربعة بلدان على الأقل من البلدان الصديقة الى المنطقة المحررة من كموتشيا ليقدّموا وثائق تفويضهم الى رئيس كموتشيا الديمقراطية .

ومن ثم بات من الجلي الآن أن جمهورية فييت نام الاشتراكية ، هي دولة لها أهميتها العسكرية ، لم تفلح في الاطباق على كامل كموتشيا رغم المعونة الضخمة التي يقدمها لها الاتحاد السوفياتي .

أود أن أضيف ان الهجمات الاجرامية الضخمة التي شنّها الجيش الفيتنامي على قواعدنا وعلى مناطقنا المحررة أثناء موسم الجفاف الماضي قد باءت بفشل عسكري ذريع . ولانتقام لذلك الفشل اعتدى العدو على سكاننا المدنيين وذبح عددا كبيرا من الشيوخ والنساء - بما في ذلك نساء حوامل - والأطفال ، الذين لم يتسع الوقت لجلاتهم عن القرى القريبة من الجبهة .

ان القوات المسلحة الفيتنامية عاجزة عن القضاء على الوطنيين الكموتشيين فسي الأراغمي الكموتشية ، وستبقى كذلك .

ولو طردت الأمم المتحدة من عضويتها حكومة بلد وقع ضحية للعدوان ، وبدافع بشجاعة عن حقه الثابت في الحرية وتقرير المصير فليس هذا بأقل من أن تضرب عرض الحائط بميثاقها وكل ما يبرر وجودها .

انني اتفهم تماما ان الأمم المتحدة تولي أقصى الأهمية لمشاكل البلدان المتخلفة ، ولمحنة اللاجئين المؤلمة في ارجاء العالم ، وللتعاون بين الشمال والجنوب ، ولمشاكل حيوية اخرى مماثلة . بيد أنه برأيي المتواضع يتوجب علينا ألا نسمح باستمرار حالة تعميمنا فيها كثرة التفاصيل عن رؤية الموضوع بوضوح . ومشكلة اللاجئين ، على سبيل المثال ، لا يمكن حسمها ، بينما تبقى أسبابها الجذرية ، وهي سياسية بالدرجة الاولى قائمة . ولقد ذكر أميننا العام ، السيد خافيير بيريز دي كويبار ، في تقريره عن أعمال المنظمة لعام ١٩٨٢ :

" ولا يمكن حل مشكلة اللاجئين الا بحل أسبابها السياسية الجذرية . "

( A/38/1 ، ص ٩ ) .

ان مسألة اللاجئين الكمبوتشيين لا يمكن حلها دون تسوية المشكلة الجذرية -

المشكلة السياسية لكمبوتشيا .

وانا كان مئات الآلاف من الخمير قد التجأوا الى خارج بلادهم فمن الواضح أنهم

فعلوا ذلك لأنهم لا يؤيدون ، ولن يؤيدوا ، تسلط الفيتناميين .

لقد اتخذت الجمعية العامة منذ ١٩٧٩ بصورة منتظمة كل سنة وفي كل دورة من

دوراتها قرارات عادلة بشأن كمبوتشيا . الا أن جمهورية فييت نام الاشتراكية وحلفاءها رفضوا

تلك القرارات رغم كونهم أعضاء في منظماتنا ، ومن ثم ينبغي أن يكونوا أول من يحترمها بقيامهم

بالواجب على الوجه الأكمل .

وفي الوقت الحاضر تضطر ملكة تايلند الى تحمل العبء الثقيل لايواء مئات الآلاف من

اللاجئين الكمبوتشيين الذين يرفضون رفضا قاطعا العودة الى قراهم حيث يخضعون للسيطرة

الفيتنامية .

وفي كل يوم ، ان عشرات من مواطني يهربون من المحتل الفيتنامي ويغامرون باللجوء الى الحدود ما بين تايلند وكمبوتشيا ، ويخلقون بذلك مشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة . ويحاول عدد من البلدان الخيرة وبصفة خاصة تايلند ومختلف المؤسسات الدولية مثل مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الاحمر ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ( اليونيسيف ) ومكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، و " الاطباء بلا حدود " ، وغير ذلك من المنظمات الانسانية ، ان تواجه هذه المشكلات بتفان رغم ما يعترضها من صعوبات .

ان البلدان التي تستقبل اللاجئين الكمبوتشيين تقوم بواجبها النبيل ولكن أغلب هذه البلدان احاطتنا علما بأن من الصعب عليها من الآن فصاعد أن تستقبل المزيد من اللاجئين .

قدمت الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وحدهما المأوى لأكثر من ١٠٠٠٠٠ من مواطنينا ، بينما لجأ عشرات الالاف الى كندا وجمهورية المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة وسويسرا والنمسا وبلجيكا وهولندا واستراليا ونيوزيلندا والفلبين وماليزيا وسنغافورة والصين وهونغ كونغ وماكاو واليابان والسنغال وبلدان اخرى في افريقيا . ان حوالي مليون لاجئ كمبوتشي اصبحوا الآن مشردين في شتى انحاء العالم أوقيمون في المناطق التي تم تحديدها في كمبوتشيا وسط السكان المحليين ؛ وبذلك يقيم هؤلاء اللاجئين الدليل على ان مواطني يرفضون رفضا مطلقا ان يعيشوا تحت ربة الاستعمار الفيتنامي .

ان دعاية هانوى تزعم ان شعبي يرفض سيهانوك وحكومته الائتلافية . فاذا كان الأمر كذلك ، فلماذا تبدى فييت نام وحلفاؤها وأصدقاؤها رفضهم القاطع السماح للشعب الكمبوتشي ان يختار بحرية شكل الحكومة التي يريدونها عن طريق اجراء انتخابات عامة تحت الرقابة الدولية ، وهو الطريق الذي أيده الامم المتحدة ؟ ان هذا

الرفض القاطع يقيم الدليل الذي لا يدحض على ان الشعب الكمبوتشي والأمة الكمبوتشية يطالبان بمغادرة الفيتناميين وازالة عملائهم والمتزلفين لهم في بنوم بنه . وفي هذه الدورة الحالية للأمم المتحدة ، امل مع كل الوطنيين الكمبوتشيين ان تحصل بلادى على تاييد وفود جميع البلدان المحبة للعدالة والاستقلال والسلام ، وذلك بالتصويت الاجماعي على قيام كمبوتشيا من جديد ، بوصفها دولة ذات سيادة ومستقلة ومحايده ، و متحررة من كل احتلال اجنبي .

ان الموقف الحالي في كمبوتشيا يتردى يوما بعد يوم ، لأنه الى جانب وجود المائتي الف جندي فيتنامي والآلاف من " الفنيين " و " المستشارين " من هانوى الذين يسيطرون على جزء من بلادى ، يوجد حوالي ٦٠٠ . ٠٠٠ من المستوطنين الفيتناميين الذين أرسلوا الى بلادنا لاستغلال أراضيها ومزارع الأرز فيها وقراها وغاباتها وبحيراتها وانهارها وسواحلها وكل مواردها الطبيعية الأخرى . لقد أكد جيراننا في تايلند ان عدد المستوطنين الفيتناميين الذين أرسلوا الى كمبوتشيا يبلغ ٦٠٠ . ٠٠٠ شخص . وفي لقاء مع الصحافة الدولية في بانكوك في ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ قال السيد جتن سوشارتكول ، المتحدث باسم وزارة الخارجية التايلندية ، ان فييت نام

( تلكم بالانكليزية )

" قد أرسلت حوالي ٦٠٠ . ٠٠٠ مهاجر فيتنامي للاستيطان

في كمبوتشيا " .

( واصل كلمته بالفرنسية )

ان ارسال حكومة هانوى للمستوطنين الفيتناميين لـ " فتنمة " بلادى يتم بسرعة كبيرة للغاية .

وقد كتبت صحيفة " نيشن ريفيو " التي تصدر في بانكوك في عدد يوم الجمعة ١١ اذار / مارس ١٩٨٣ ما يلي :



## (تلكم بالانكليزية)

" وفقا لتقارير الاستخبارات ، زاد معدل الهجرة في العام الماضي وليست هناك اية علامة على أن التدفق الهائل في عدد المهاجرين سيقبل في المستقبل القريب . وبإعادة توطين المهاجرين الفيتناميين في المناطق الغنية بمواردها وبعضها ، ان لم تكن كلها ، تقع في مناطق تسيطر عليها فييت نام بالكامل ، على طول الحدود بين فييت نام وكمبوتشيا ، حول تونلي ساب وفي العاصمة بنوم بنه ، لوحظت تزايد النزاعات بين المستوطنين الجدد والسكان المحليين مما دفع نظام هونغ سامرين الى أن يصدر مجموعتين على الاقل من القوانين في نهاية العام الماضي لتقليل النزاعات .

" وبالرغم من ذلك فان الاعلانات ، وبصفة خاصة الاعلان الصادر في ١٠ تشرين الاول / اكتوبر ، توضح بجلاء ان النظام مستمر في تطبيق سياسته بشأن المهاجرين الفيتناميين وفي توسيع نطاق تبادل وجهات النظر بين الشعبين وتشجيع الارتباط فيما بينهما ، مما سيؤدي الى التعاون والوحدة فيما بين البلدين .

" كذلك فان القوات الفيتنامية التي لا ذت بالفرار وانضمت الى حركة موليناكا للمقاومة في ١ نيسان / ابريل من العام الماضي . قالت ان هانوي تستخدم كل الوسائل الممكنة لتوطين أكبر قدر من الفيتناميين في كمبوتشيا " .

## ( واصل كلمته بالفرنسية )

وبالإضافة الى " الفتنة " المادية ، هناك " الفتنة " الثقافية في حياة شعبنا المستعمر . لقد كتب السيد كولين شامل الذي كان في بنوم بنه منذ سبعة اشهر مقالا حول هذا الموضوع نشر في صحيفة " نيويورك تايمز " في عددها الصادر في ٣ نيسان / ابريل قال فيه ضمن امور أخرى :

## (تلكم بالانكليزية)

" بعد أربع سنوات من غزو كمبوتشيا ، وسّعت فييت نام نطاق نفوذها العميق في الحياة اليومية لشعب كمبوتشيا .

" في الأسواق ، وفي مزارع الأرز وفي الساحر والمدارس ، والمكاتب الحكومية وفي كل مكان ، يتزايد نفوذ فييت نام على الكمبوديين . . .

" ومن الناحية السياسية لا تزال حكومة هنغ سامرين التي اقامتها فييت نام تعتمد اعتمادا كليا على المستشارين الفيتناميين وعلى النماذج الفيتنامية في تدعيم سياستها الاساسية وافكارها . . .

" وعندما حياى المراسلون الطلبة [ الكمبوديين ] بالفرنسية بدا وكأنهم لا يعرفون هذه اللغة . ولما كان النظام الدراسى الكمبودى الجديد لا يقدم الفرنسية كمادة للتعليم فان معلومات المواطنين في المجالات الطبيعية وغيرها من المجالات الفنية والأدبية قد وصلت الى مستوى منخفض .

قال وزير التعليم ، السيد بن نافوث مؤخرا في حديث صحفي اجرى معه ان دراسة اللغة الفيتنامية تشكل جزءا لا يتجزأ من التعاون القبادل بين الأمتين " .

" وقال ان دراسة اللغة الفيتنامية لاتتم في كلة الطب فحسب ، بل ايضا في جميع الوزارات .

" . . . وحتى اليوم ، تطبع الكتب في مدينة هوشي منه ، سايجون سابقا .

" انهم يعلمون الأدب والتاريخ عن طريق . . . اقتداح الروابط الطويلة بين القوى التقدمية " في فييت نام وكمبوتشيا ، ووحدة الهند الصينية وصادقتها العميقة مع الاتحاد السوفياتي وبشرح " العطين الثوريين " لفيت نام ثم الان لكمبوديا ، وهما حماية الشيوعية وتأسيسها .

... والصور الموجودة على جدران دور الكتب هي صور مارتنس ولينين  
وهنغ سامرين وهوشي منه .  
" ... ويتكرر شكر فييت نام في الاذاعة الحكومية ومكبرات الصوت  
صباحا ومساءً وحيثما وجدت مكبرات الصوت في جميع انحاء كمبوديا .  
" وفي القصر الملكي ... يمكن رؤية الراقصات من الباليه الوطني  
الكمبودي يغيرن المشاهد التقليدية بأخرى سياسية . وفي احدى الرقصات  
خرجت ثلاث فتيات على المسرح في الملابس التقليدية لفيت نام ولا وكمبوديا  
...

" وفي مكان مخصص للعب الأطفال في احدى الحدائق توجد طائرة تحمل علم فييت نام وتاريخ معاهدة الصداقة بين كموتشيا وفييت نام . وفي العاصمة ، جذب كمبودى وقور متعلم مراسلا صحفيا غربيا على حده وقال له ببساطة وبأس ان الفيتناميين أشرار للغاية ، وألغاظ السباب والقذف توجه للفيتناميين بصورة منتظمة في المحادثات الخاصة . ويقال ان بعض الموظفين الكمبوديين لا يحبون محبة مستشاريهم الفيتناميين . وقال هاربان ان رئيس الموظفين في وزارة الخارجية في فييت نام واسمه شياترا ، قد احتد في عام ١٩٧٩ على مستشاره الفيتنامي الى حد أن أطلق النار عليه فأرداه قتيلا ."

(واصل الكلام بالفرنسية)

ومن بين كبار الشخصيات الأجنبية التي تتعاطف تعاطفا تاما مع الالام التي يجبل عنها الومف والتي يتعرف لها الشعب الكمبوتشي أود أن أقتبس من صاحب السعادة أنرود هوفنوت ، رئيس وزرا\* موريشيوس ، الذي قال من أعلى هذه المنصة في الأسبوع الماضي ما يلي :

(تلكم بالانكليزية)

" اننا نشاهد في جنوب شرقي آسيا تدميرا ثقافيا قاسيا يعاني فيه الخمير الشرفاء\* من احتلال بلادهم ، ان يتم القضاء بشكل لا يرحم على حضارة غنية قديمة ظلت قائمة لقرون عديدة ؛ ويتم محو عبقريّة شعب الخمير من الوجود . وما يروّعنا ذلك القصور في ابداء اهتمام العالم بالشعب الذي أصبح معرضا للخطر والحضارة المعرضة للفناء . ان حقيقة أن هذا الجرح قد أمابه الفساد لمدة ثمانية أعوام لا تخفف بأي حال من الأحوال الحاجة الملحة لايجاد علاج له . اننا نطالب بالانتهاء الفوري للاحتلال الأجنبي لكمبوديا ، واستعادتها لوضعها غير المنحازة واعادة تقرير حق الشعب الكمبودى في تقرير المصير في بلد مستقل استقلاليا حقيقيا\* ."

( A/38/PV.8 ، ص ٨٧ )

(ثم واصل الكلام بالفرنسية)

قبل أن أتناول الجزء الأخير من كلمتي الذي سوف أكرسه لسياستنا الخارجية ، أود

أن أطلب ان نكم بأن أقتبس من أحد التقارير الأجنبية العديدة حول حيوية وتطور مقامتنا الوطنية في مواجهة الاحتلال الفيتنامي . وهذه هي بعض المقتطفات من المقال المعنون " الحرب الجديدة في الهند الصينية " للسيد سانتولي ، مؤلف كتاب " كل ما كنا نملك : تاريخ شفهي لحرب فيتنام " . وهذا المقال تم نشره في مجلة " نيوربيليك " بتاريخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٣ .

( تكلم بالانكليزية )

" في السنوات الأربع ونصف السنة التي انقضت على غزو فيتنام لكموتشيا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨ فان الفيتناميين والحكومة العميلة التي أقاموها لم ينالوا ما اعتاد الأمريكيون على تسميته : عقل وروح الشعب . ان المقاومة ما فتئت تنمو على نحو كبير في كل أنحاء البلاد .

" ورغم وجود مائتي ألف من الجنود الفيتناميين المسلحين تسليحا سوفياتيا الذين يتلقون المشورة من السوفيات فان أنشطة المقاومة التي تستعين بمساعدة ضئيلة من الخارج تتزايد كل عام حتى على مقربة من العاصمة ومن الحدود الفيتنامية وكرد فعل غريب على الحروب الاخيرة فان الفيتناميين يحكمون قبضتهم نهائيا ويستسلمون للخوف ليلا . وفي بنوم بنه وفي العواصم الاقليمية يبدأ سريان الأوامر بحظر التجول في الساعات الأولى من المساء . ان الحكومة الحالية في بنوم بنه التي تسمي نفسها الجمهورية الشعبية لكموتشيا تعتمد في بقائها ، بصورة شبه كلية ، على القوات الفيتنامية .

" واستثناء هجمات اثاره الذعر في مخيمات الوطنيين فان التوفيق لم يحالف الفيتناميين في هذه الحرب . فقد لحقت بهم عشرات الآلاف من الاممات ويسلم موظفو هانوي بانهباء الروح المعنوية للقوات . وان معسكر فانات نيخوم في تايلند يؤوى مئات من الجنود الفيتناميين الذين لا ذوا بالفرار . ان نفوس اكسون هان وهو أحد الهاربين وكان قد حارب ضد الأمريكيين في فيتنام ودخل منتصرا الى سايفون في أيار/مايو ١٩٧٥ ، قال لرولاندياتس في صحيفة " شيكاغو تريبيون "

في شهر أيار/مايو الماضي ، ان هذه الحرب لن تنتهي أبدا في كمبوديا ، بل على العكس من ذلك ، فان حقول الأرز ما فتئت تحمر بدماء الفيتناميين ، وأصبحت كموتشيا قبرا لفيت نام . وقال فيتنامي آخر هو السيد قام ، ان الجنود الوطنيين الكمبوديين صامدون وهم مقتنعون بأنهم يناضلون من أجل الحفاظ على ثقافتهم من الانقراض . وهم على حق . ولقد طمت أن هانوي لا تعتدل للاشتراك . بل على العكس ، انها تقتل شيئا بنا .

" ان جيش الحكومة العنصرية لهنج سامرين قد حاول تجنيد الرجال من ١٤ الى ٤٥ عاما والنساء من ١٨ الى ٤٥ . ولكن الكثيرين قد لا ذوا بالفرار لأنهم لا يريدون أن يحاربوا أهلهم الذين لجأوا الى مناطق المقاومة بما قبهم الفيتناميون أشد العقاب ، وقد تم اعدام بعضهم . . . "

( تم تكلم بالفرنسية )

بكل صدق نتطلع الى تحقيق حل سياسي لمشكلة كموتشيا وذلك وفقا للقرارات العادلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن كموتشيا . ونحن نطالب جمهورية فيت نام الاشتراكية والاتحاد السوفياتي أن يحترما هذه القرارات وأن يشاركا في المؤتمر الدولي المعني بكموتشيا من أجل ايجاد حل لهذه المشكلة التي تتحمل هاتان الدولتان المسؤولية الرئيسية عنها . ان فيت نام ما فتئت تقول انها سوف تسحب كل قواتها من كموتشيا بمجرد اختفاء ما يسمى بـ " التهديد الصيني " . وان كل المراقبين من حسني النية يمكنهم أن يشهدوا أنه لا يوجد عندنا أو بالقرب من بلادنا ما يسمى بالتهديد الصيني . ان التهديد الوحيد في منطقتنا ، في منطقة جنوب شرق آسيا ، مصدره جمهورية فيت نام الاشتراكية والاتحاد السوفياتي .

ان أفضل ضمان يمكن للحكومة الائتلافية في كموتشيا الديمقراطية ان تقدمه لهاتين الدولتين يمكن صياغته على النحو التالي : أولا ، ان كموتشيا بمجرد تحريرها بكامل اراضيها سوف تلتزم الحياد وعدم الانحياز ، وان بلادنا سوف تلتزم الحياد في آسيا تماما مثل سويسرا والنمسا في أوروبا .

ثانياً ، ان الانتخابات العامة في كموتشيا سوف تجرى تحت رقابة الأمم المتحدة .  
وفي هذا الصدد فاننا نقبل وسوف نطبق النقطة الرابعة في البيان المشترك لدى رابطة أمم  
جنوب شرقي آسيا الذي تم توزيعه مؤخراً في الأمم المتحدة والذي جاء به :

" . . . بعد الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من كموتشيا ، يجب تمكين  
الشعب الكموتشي من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير من خلال  
انتخابات تجرى تحت اشراف دولي ، يشارك فيها جميع الكموتشيين ، وينبغي  
تشجيع جميع الفئات السياسية في كموتشيا على العمل من أجل تحقيق الهدف  
المتثل في الصالحة الوطنية " . ( A/38/441 المرفق ، ص ٢ و ٣ )

(ثم واصل الكلام بالفرنسية)

ثالثاً ، سوف تتحقق الصالحة والصداقة مع فييت نام وحلفائها اذا ما توقف هؤلاء  
بصفة نهائية عن التدخل في الشؤون الداخلية لكموتشيا واحترموا استقرار بلادنا وسيادتها  
وحياها وسلامتها الإقليمية .

ان نضال التحرر الوطني الذي يخوضه شعبنا لا ينفصل عن نضال الشعوب الاخرى التي هي ضحية الظلم . ورغم صعوبة موقفنا فمن واجبنا ان نعرب عن تضامننا الكامل مع هذه الشعوب الباسلة الشقيقة .

اننا نعرب عن تمنياتنا المخلصة لأشقائنا وشقيقاتنا في لاوس ، الذين يتطلعون على نحو مشروع الى استعادة استقلالهم الوطني وحريرتهم .

ونحن نكرر من جديد تأييدنا الراسخ للشعب الأفغاني ، الذي يناضل ببطولة ضد الغزو والاحتلال السوفياتي منذ حوالي اربع سنوات . واننا نطالب بالانسحاب الكامل للقوات السوفياتية من افغانستان ، حتى يتمكن الشعب الأفغاني من أن يمارس بحرية حقه في تقرير المصير وحتى تتمكن الدولة الافغانية من استعادة سيادتها ووضعها بوصفها بلدا غير منحا ز حقيقه .

ونحن نعبر مرة اخرى عن تأييدنا الثابت للشعب الكوري ، الذي يسعى جاهدا بثقة وسالة وصمود منذ سنوات كثيرة لايجاد الظروف اللازمة لاعادة توحيد شطري وطنه . ونحن نجدد تأييدنا القوي للمقترحات العادلة والحكيمة والواقعية التي تقدم بها المارشال كيم ال سونغ ، رئيس جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، لاعادة التوحيد المستقل والسلمي لكوريا .

وان تضامننا مع الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى التي تناضل من اجل استرداد كل اراضيها المحتلة منذ عام ١٩٦٧ لم يهين ابدا . وما زلنا مقتنعين بان السلم والامن في الشرق الاوسط لا يمكن ان يقوما من جديد دون ايجاد حل شامل وعادل ودائم للمشكلة الفلسطينية ، يتم التوصل اليه بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها عضوا كامل العضوية ، وهي الممثل الشرعي للشعب والامة الفلسطينية . ان هذا الحل لا يمكن ان يوجد الا بتطبيق القرارات ذات الصلة للامم المتحدة وعلان المؤتمر الدولي الذي انعقد مؤخرا في جنيف بشأن قضية فلسطين .



ان المزيد من التباطؤ في حل المشكلة الفلسطينية لن يؤدي الا الى زيادة حدة التوتر في المنطقة . وان تردى الموقف في لبنان دليل على ذلك . ومن الضرورة الملحة ان تنسحب من ذلك البلد كل القوات الاجنبية التي لم تاذن لها حكومة لبنان بأن تنتشر فيه ، وان تحترم جميع الدول استقلال لبنان ، وسيادته ووحدته الوطنية وسلامته الإقليمية . ونحن نعرب عن أملنا في ان يتمكن الشعب اللبناني من حل مشاكله دون أى تدخل اجنبي وفي ظل الوثام الوطني .

ونحن نامل كذلك ان يضع التوصل الى مصالحة حقيقية عما قريب نهاية للنزاع القائم بين البلدين الشقيقتين العراق وايران .

ونؤكد من جديد تأييدنا الراسخ للشعب الناميبي تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ( سوابو ) . وللشعوب الافريقية الاخرى في نضالها العادل ضد النظام العنصرى في بريتوريا ، ونأمل ان تحقق ناميبيا استقلالها في اقرب وقت وسلامتها الإقليمية .

وفي هذا الصدد أرجوان تسمحوا لي بان اتقدم بالتهنئة للامين العام ، السيد خافيير بيريز دى كوبيار ، على جهوده المحمودة ومبادراته الرامية الى ضمان تطبيق القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن بشأن ناميبيا .

ان الموقف في القرن الافريقي يشكل احد الشواغل الأخرى بالنسبة للمجتمع الدولي . ونحن نؤيد ، في هذا الصدد ، الموقف العادل الذى اتخذته منظمة الوحدة الافريقية والدول المعنية بغية اعادة السلام الى تلك المنطقة . ونعيد تأكيد تضامننا القوي مع شعب الصومال ، الذى يخوض نضالا مشروعا واسلا من اجل الحفاظ على الاستقلال وضمان السلامة الإقليمية لبلاده .

ونؤكد لشعب وحكومة تشاد تأييدنا الاخوى في نضالهما العادل الذى يخوضانه بغية الحفاظ على السلامة الإقليمية لتشاد والدفاع عن استقلالها ، وسيادتها ، ووحدتها الوطنية . ونأمل ان يتمكن الشعب التشادى قريبا من تحقيق السلام عن طريق المصالحة الوطنية ، وان يعيش آمنا داخل حدوده المعترف بها دوليا منذ انهاء استعمار بلاده .

وأخيرا ، فان الموقف في امريكا الوسطى وفي الكاريبي مازال صدر قلق بالنسبة للمجتمع الدولي بسبب التوتر المتزايد السائد هناك . ونحن نؤيد الجهود الصادقة والبادرات التي تبذلها مجموعة كونتادورا بغية ايجاد حل سلمي لهذا الموقف .  
 واود في ختام كلمتي ان اعرب للوفود المشتركة في هذه الدورة للجمعية العامة عن تمنياتنا بالنجاح التام في مهامها الهامة .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : أشكر رئيس كموتشيا

الديمقراطية نيابة عن الجمعية العامة على بيانه الهام .

اصطحب صاحب السمو الملكي الامير نوروم سيهانوك ، رئيس كموتشيا الديمقراطية ،

الى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد تركمن (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اهنئكم على انتخابكم لرئاسة الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . وانني واثق من ان معرفتكم الوثيقة بالأم المتحدة وخبرتكم الواسعة بالشؤون الدولية سوف تسهمان في نجاح مداولاتنا . اود أيضا أن أعرب عن تقديرننا للرئيس السابق ، السفير ايميرى هولاي ، الذي رأس بمهارة ومثابرة أعمال الجمعية العامة في السنة الماضية .

وبالنيابة عن حكوتي اود أن أعيد تأكيد ثقتنا بأميننا العام السيد بيريز دي كوبيار ان حكمته وخبرته العميقة تشكلان مكسبا لمنظمتنا لا يقدر بثمن . اننا نجد ان تحليل الحالة الدولية المثير الوارد في تقريره المقدم الى الجمعية العامة يستحق أكبر قدر من الدراسة الجادة .

ونرحب أيضا بآخر عضو ، سان كريستوفر ونيفيس في منظمتنا .

اننا نجتمع طوال عدة سنوات في جو يسوده القلق والياس . ان نطاق التهديد للنوى للبشرية يتحدى خيالنا ، ورغم ذلك نرى أن حجم الموارد المخصصة لسباق التسلح قد تضاعف منذ الدورة الاستثنائية الأولى المخصصة لنزع السلاح في ١٩٧٨ . لقد بلغت الآن رقما مذهلا وهو ٨٠٠ بليون دولار . وما يشير السخرية ، انه خلال نفس الفترة تناقص سواء من الناحية المطلقة أو النسبية ، نقل الموارد من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية . ومن المحزن انعدام ادراك التكافل المطلوب لحل المشاكل العالمية . ان التوترات والنزاعات والانشغال بالمصالح الوطنية الضيقة من الأمور التي تسيطر على العالم اليوم . ان البلدان غير النووية تراقب بلا حول ولا قوة الدول النووية وهي توجه طاقاتها نحو تنافس جديد في سباق التسلح . ويتضاعف اللجوء الى القوة والتهديدات باستخدامها . ويموت كل عام عشرات الالاف من الناس في النزاعات المسلحة ، ويعاني الكثيرون من التدمير والوحشية اللذين تسببهما الحروب .

وفي هذا الصدد فان لبنان يعتبر مثلاً مأسوياً . وان ينصب اهتمامنا مرة ثانية على الشرق الاوسط ، نأسف عميق الاسف بسبب الاحداث الجارية في ذلك البلد . ان العدوان الاسرائيلي على لبنان لم يحدث خسارة فادحة في الارواح ومعاناة كبيرة للسكان اللبنانيين والفلسطينيين فحسب ، وانما قد تسبب أيضا في خلق ظروف يصعب فيها للغاية استتباب السلم والاستقرار والوحدة الوطنية للبنان ، ولا بد من بذل كل شيء ممكن لمنع وقوع حرب أهلية . ونرحب بوقف اطلاق النار ونتقدم بتهنئتنا الى جميع من اسهموا فيه . ان المراقبة الفعالة لوقف اطلاق النار تعتبر في غاية الأهمية . واننا نحث مجلس الأمن ان يعمل دون ابطاء في هذا الصدد .

ان الحالة الراهنة في لبنان محفوفة بالمخاطر . ان المصالحة الوطنية والحفاظ على سلامة لبنان الاقليمية يتطلبان تغييرا جذريا في موقف البلدان التي لديها القدرة على التأثير في التطورات . ان لبنان لا يستطيع أن يحل مشاكله في ظل الاحتلال الاجنبي . وينبغي للقوات الاسرائيلية أن تنسحب فوراً ووفقاً لشروط مقبولة لدى لبنان . ويجب ان تجلى القوات الاخرى عن لبنان . ان استمرار الحالة الراهنة في لبنان لا يؤدي الا الى التجزئة والتقسيم بحكم الواقع ، في لبنان مما يترتب على ذلك من آثار ضارة على السلم والأمن في منطقة الشرق الاوسط بأسرها .

بينما ينصب الاهتمام الرئيسي في هذه المرحلة لبنان ، فلا يسعنا ان نغفل المشكلة الأوسع نطاقاً للشرق الاوسط وهي تعتبر مسألة رئيسية بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره . ان مأساة الشعب الفلسطيني تمثل صورة من أكبر صور الاجحاف في عصرنا . ان الأمم المتحدة ملتزمة منذ البداية باقامة دولة فلسطينية ولا يمكنها السكوت عن اغتصاب اسرائيل للأراضي الفلسطينية وينبغي بصورة خاصة ممارسة الضغط الفعال على اسرائيل لوضع حد لسياساتها الرامية الى احداث تغييرات في الطابع السكاني والهيكل المؤسسي في الأراضي العربية المحتلة . وتشكل هذه السياسات عقبة رئيسية في طريق البحث عن حل سلمي .

ان المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد مؤخرا في جنيف حدد العناصر الرئيسية التي ينبغي ان يركز عليها الحل العادل والسليم للمشكلة . ونعتقد بأنه ينبغي عدم تفويت الفرصة التي يوفرها النهج المتوازن لهذا المؤتمر . لقد اوضحت تركيا مرارا وتكرارا موقفها الثابت من القضية الفلسطينية . ونعرب مرة ثانية عن تأييدنا للشعب الفلسطيني البطل ومنظمة التحرير الفلسطينية . واننا لانزال نعتقد بأنه لا يمكن تحقيق تسوية شاملة ودائمة وسلمية الا على اساس انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ . بما في ذلك القدس ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، وعلى اساس الاعتراف بحق دولة في المنطقة في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها . ولا يمكن ان تتم عملية تفاوض صحيحة دون اشراك منظمة التحرير الفلسطينية فيها .

ومن دواعي الأسف ان مبادرات السلام التي اتخذت في العام الماضي قد فقدت قوة الزخم . ولنا وطيد الأمل في ان يتم تنشيطها وممارستها بصورة فعالة . ولكن لا يمكن لمجهود ان يحقق نتيجة الا اذا حدث تغيير اساسي في عقلية الحكومة الاسرائيلية . وليس ثمة بلد له الحق في التماس الأمن عن طريق خلق ظروف لا تنطوي على الأمن تماما لجيرانه وللمنطقة التي يقع فيها هذا البلد وللعالم بأسره . لقد بين التاريخ أن صلف القوة العسكرية يكلف البلدان التي تمارسه ثمنا باهظا .

ان الحرب بين ايران والعراق منذ ان بدأت قبل ثلاث سنوات ما فتئت تشكل مصدر قلق عميق لنا . واننا نأسف للخسارة الكبيرة في الأرواح وما الحقته هذه الحرب من تدمير للممتلكات . وان استمرارها لا يؤدي الا الى المزيد من التهديد للسلم والأمن في المنطقة والتفاقم ، في المدى البعيد ، لخطورة عناصر زعزعة الاستقرار والحاق المزيد من المعاناة والدمار . ان على البلدين اللذين تربطنا بهما روابط الصداقة التاريخية التزاما ليس تجاه نفسيهما فحسب بل أيضا تجاه المنطقة كلها بانها هذا النزاع المسلح بأسرع وقت ممكن . وقد كانت وجهة نظر تركيا منذ البداية بوصفها جارة لكلا البلدين أنه يتعين عليها الحفاظ على الحياد الدقيق في النزاع الدائر . اننا نتمسك بهذا الجداً وسنواصل تمسكنا به . ولقد اشتركنا في الجهود المتعددة الاطراف لوقف القتال . فقد قمنا بصورة فردية بتوجيه العديد

من النداءات للطرفين . وقد بينا استعدادنا لبذل كل ما في وسعنا للمساعدة في عطية السلم . واننا نقدر أيضا مبادرات البلدان الأخرى ومبادرة الأمين العام للأمم المتحدة . ونرى بأنه ينبغي الاضطلاع بالجهود للهدوء في تشكيل بعثة سلام دائمة ومتأسكة تحظى بتأييد المجتمع الدولي وثقة كل من ايران والعراق .

ولا نزال نشعر بالكرب ازاء الحالة في افغانستان حيث يوجد ٥ ملايين نسمة يعيشون عيشة اللاجئين في البلدان المجاورة من بين مجموع السكان البالغ عددهم ٥٥ مليون نسمة . ولا يمكن التشكيك في ان الشعب الافغاني يرفض رفضا قاطعا السيطرة الاجنبية المفروضة عليه عن طريق التدخل العسكري . واننا نؤيد كلية جهود الأمين العام الرامية الى تحقيق تسوية تقوم على أساس التفاوض . ان التوصل الى تسوية كهذه من شأنه ان يعيد الى افغانستان استقلالها بوصفها بلدا غير منحاز ، وأن يمتن الشعب الافغاني من ممارسة حقه في تقرير المصير وان يضمن انسحاب القوات الاجنبية وعودة اللاجئين الافغان الى ديارهم . واننا نقدر الجهود التي تبذلها حكومة باكستان لتسهيل تحقيق التسوية السلمية .

ونشعر بقلق مماثل ازاء الحالة الخطيرة في الجنوب افريقي . ان الاحتلال غير الشرعي لناميبيا يسيء الى ضمير المجتمع الدولي . لقد أكد " المؤتمر الدولي لنصرة كفاح شعب ناميبيا من أجل الاستقلال " الذي عقد في باريس في وقت سابق من هذا العام على الرغبة العامة في ايجاد تسوية سلمية للمشكلة . ان الجهود التي بذلها الأمين العام خلال الزيارة المفيدة التي قام بها مؤخرًا لـ الجنوب افريقيا قد مكنت من جديد من التنبؤ في الوضع الراهن هناك وفي طبيعة العقبات المتبقية التي تحول دون تنفيذ خطة الأمم المتحدة بشأن ناميبيا . ان تركيا ، بوصفها من الأعضاء المؤسسين في مجلس الامم المتحدة لناميبيا . تؤكد من جديد تضامنها مع كفاح شعب ناميبيا من أجل الاستقلال بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . وتشاطر تركيا المجتمع الدولي الالاف ازاء عدم تحقيق تقدم فسي النضال ضد الفصل العنصري في جنوب افريقيا . ان ممارسات الفصل العنصري المشيئة وغير الانسانية تشكل وصمة عار في جبين البشرية .

وامريكا الوسطي منطقة اخرى أثقل كاهلها بالصراعات السياسية والاقتصاد بـ  
 السافرة منها والكامنة . وتشكل الحالة الراهنة الخطيرة هناك ، مصدر قلق كبير . وفي  
 الواقع ، ان اي تصعيد عسكري يتم في الاقليم قد تكون له عواقب بعيدة المدى على السلم  
 والأمن العالميين . ولذلك فاننا نعتقد ان الحوار والمفاوضات هي التي تشكل الطريق  
 الوحيد المفضي الى تحقيق السلم والاستقرار في هذه المنطقة المتعبة . اننا نثني على  
 الجهود التي قامت بها مؤخرا مجموعة كوندادورا ونؤيدها .

أما كمبوتشيا فهي مشكلة دولية اخرى بقيت المعالم فيها على حالها دون تغيير .  
 ان حل المشكلة يتطلب انسحاب القوات الاجنبية من كمبوتشيا والاعتراف بحق شعبها في تقرير  
 المصير . وينبغي التشجيع على ايجاد حل سياسي عادل وشامل في هذا الاطار . وفي  
 هذا الصدد فاننا نثني ثناء كبيرا على جهود أعضاء رابطة امم جنوب شرقي آسيا .

اود أيضا أن أذكر شيئا عن شبه الجزيرة الكورية . ان تقسيم كوريا ، والشاكل المتعلقة بالأسر المشتقة تسبب آلاما لجميع الكوريين لأكثر من ثلاثة عقود . اننا نعتقد أن مسألة كوريا ينبغي تسويتها بطريقة سلمية بالتفاوض المباشر بين الأطراف المعنية دون التدخل الخارجي . ونأمل مخلصين ان يبذل المزيد من الجهود لبدء ذلك الحوار لتخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة ، وتمهيد الطريق من أجل تحقيق تسوية سلمية للمسألة وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ومن أجل الوفاء بالتطلعات الوطنية للشعب الكوري .

ان الحل العادل والدائم لمسألة قبرص يظل الهدف الأساسي لسيادتنا الخارجية . وتركز الحكومة التركية الحالية اهتمامها على ايجاد حل سريع لهذه المسألة ، كما أنها تؤيد بقوة وبصورة مستمرة عملية التفاوض بين الطائفتين .

تعالج الطائفة التركية الأمر منذ البداية بطريقة بناءة . ففي آب/أغسطس (١٩٨١) تقدم الجانب القبرصي التركي بمقترحات شاملة حوت جميع عناصر المشكلة . وهذه المقترحات تضمنت خريطة تشير الى الموقف التفاوضي للطائفة القبرصية التركية من حيث الجانب الاقليمي . وفي ضوء هذا التطور اعربت عن تفاعلي بعض الشيء في العام الماضي من فوق هذه المنصة . وأشارت الى أنه : . . . نتيجة للجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام ، فان المحادثات بين الطائفتين تجري الآن داخل اطار شامل يشمل جميع نواحي مشكلة قبرص . وأعربت في نفس الوقت عن بعض القلق قائلا : " . . . ينبغي على الطائفتين الآن ان تكثفا جهودهما من أجل إعادة تشكيل علاقاتهما داخل هيكل اتحادي . كما ينبغي عليهما ان تركزا اهتمامهما على الحوار ، والا تثنيهما مشورة الذين يفضلون استمرار النزاع تحقيقا لأغراضهم الأنانية " .

(A/37/PV.15 ص ٨ - ١٠)

ولأسف الشديد تأثر الجانب القبرصي اليوناني بمثل هذه المشورة ، وترك مؤخرًا طاولة المفاوضات ، وطالب بالقيام بمناقشة الجمعية العامة مدركا تماما ان الطائفة التركية سوف تشعر بالاحباط الشديد لأنهم لا تلك حق المثل أمام الجمعية العامة . وكانت النتيجة ان حسن النية الذي وفرته المحادثات المتصلة بين الطائفتين منذ ١٩٨٠ قد تآكل بصورة خطيرة . ان الطبيعة المتحيزة وغير المتوازنة ، وغير العادلة وغير الواقعية للقرار المتخذ في ١٣ آيار/مايو



لم يسفر عنها سوى تزايد استياء الشعب القبرصي التركي ، الذي قام على الفور بتذكير الرأي العام العالمي بأن له نفس حق القبارصة اليونانيين في تقرير المصير . ان القبارصة الاتراك اختاروا حتى الآن ان يمارسوا هذا الحق بهدف المشاركة مع الطائفة الأخرى في انشاء دولة فيدرالية تضم الطائفتين ، ولكن اذا رفض الجانب الآخر هذه المشاركة فالبديل الوحيد أمامهم هو اعادة تشكيل مصيرهم بأنفسهم .

ان الحكومة التركية تواصل تأييدها لتحقيق تسوية عادلة ودائمة للمسألة عن طريق المحادثات الطائفية . ونأمل ان تنجح الجهود التي يبذلها الأمين العام في الوقت الحالي لاستئناف المحادثات بين الطائفتين على الأساس القائم المتفق عليه بصورة متبادلة ، وذلك رغم الشكوك التي تراودنا في الموقف المتناقض الذي يتخذه الجانب القبرصي اليوناني ، والذي برز أثناء الخلافات الأخيرة التي ثارت داخل الطائفة القبرصية اليونانية . وعندما يتشكك أعضاء الحكومة والحزاب السياسية المؤيدة في حسن نية زعيم الطائفة اليونانية ، فان مخاوف وقلق الطائفة التركية تصبح لها ما يبررها .

ومنذ أيام قليلة أطلع الرئيس رؤوف دنكاش الأمين العام على ان الجانب القبرصي التركي يهدف الاستئناف المبكر للمحادثات الطائفية على الأساس القائم ، والمتفق عليه بشكل متبادل . واقترح السيد دنكاش كذلك أن يتم الاعداد لعقد اجتماع قمة جديد بينه وبين السيد كبريانو تحت رعاية الأمين العام بغية تمهيد الطريق لا حراز المزيد من التقدم في المحادثات الطائفية . هذا الموقف البناء من جانب القبارصة الاتراك لا بد من اغتنامه كفرصة تاريخية للتوصل الى تسوية تفاوضية . واملنا أنه سيكون من الممكن ، عن طريق الجهود التي يبذلها الأمين العام ، الاستئناف المبكر للمحادثات بين الطائفتين على الأساس القائم المتفق عليه بشكل متبادل . وفي هذا الصدد أود أن أكرر شكرنا للأمين العام السيد بيريدي كوييار على جهوده الدائبة والمستمرة الرامية الى ايجاد حل للمشكلة عن طريق المحادثات الطائفية .

وفي الوقت الذي تبذل فيه جهود كبيرة لوضع الطائفتين على طريق الحوار والمصالحة تتخذ الحكومة اليونانية للأسف موقفا سلبيا . فمنذ أيام قليلة أعلن وزير خارجية اليونان من فوق هذه المنصة أن من شبه المستحيل تحقيق الحل السياسي لمسألة قبرص . لقد رفض

الأساس الذي تقوم عليه عطية التفاوض تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة . وذلك اتهم تركيا .

دعوني أقول صراحة ان المسؤولية التاريخية عن كل ما حدث في قبرص منذ ١٩٦٣ تقع على عاتق اليونان . ان الصراع الحالي هو نتيجة التدخل السياسي والعسكري المستمر لليونان ، وطموحها الى السيطرة على الجزيرة . ان رئيس الوزراء اليوناني نفسه يعترف بذلك في كتابه المعنون " الديمقراطية على فوهة المدفع " . ففي هذا الكتاب يذكر السيد باباندرينو وصفا مفصلا لنقل ٢٠ ألف ضابط وجندي بحرا بشكل سرى الى قبرص . كان ذلك في ١٩٦٤ بعد ذلك بعشر سنوات اذ ان الاسقف الراحل مكاربوس أمام مجلس الأمن ما أسماه بالفـزـو اليوناني لقبرص .

وخلال السنوات التي سبقت ١٩٨١ اتخذت الحكومة اليونانية موقفا اكثر تحفظا ، وقررت تأييد المحادثات الطائفية . ثم عكست حكومة باباندرينو اتجاه هذا الموقف . ففي البيان الأخير الذي أدلى به السيد هرلمبولس وزير خارجية اليونان يؤكد ان اليونان تعارض اي تسوية تقوم على التفاوض .

ويظل الارهاب الدولي الشغل الشاغل لتركيا ، كما هو الحال بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره . فتلك الجريمة يذهب ضحيتها أرواح العديد من الأبرياء ، وتتهدى سلام البلدان الداخلي واستقرارها ، وتؤثر على العلاقات الدولية ، وتعطل مسار الأنشطة الدبلوماسية الطبيعية . لقد كانت تركيا هدفا لموجة من العطيات الارهابية قبل ١٩٨٠ . ونجحنا في القضاء عليها ، واكتشفنا أن لها تفرعات أجنبية كبيرة وصلات قوية بعطيات تهريب السلاح وتجارة المخدرات . ان نفس المنظمات السرية ضالعة في جميع هذه الأنشطة . ورغم اننا تمكنا من ان نعالج بطريقة فعالة العنف السياسي وما يتعلق به من أنشطة داخل حدود بلادنا ، فاننا مازلنا نواجه نوعا آخر من الارهاب ، موجهها هذه المرة من قبل منظمات أرمنية ضد أهداف تركية في بلدان أخرى . وهذا النوع من الارهاب لا يمكن قهره الا بالتعاون الدولي .

لقد تناولت في العام الماضي بطريقة مفصلة موضوع الارهاب الأرمني ، والحلطة الدعائية التي تقف وراء هذا الارهاب ، وتستند الى التزييف الكبير للتاريخ ولن أكرر ما قلته

آنذاك ، ولكنني لن أشير الا الى انه منذ أن تكلمت في العام الماضي قتل ثمانية مواطنين أتراك ، وجرح أكثر من ٥٠ نتيجة لهجمات ارهابية أرمنية في بلدان مختلفة . ولكن الضحايا لم يكونوا من الأتراك فحسب ، فقد كان من بين القتلى والحرعى فرنسيون يوغوسلاف وأمريكيون وبرتغاليون وألمان .

وكان رد فعل بعض البلدان على هذه الاعمال الاجرامية حاسما . فقد تفهمت تلك البلدان أنه ما من سبيل الى منع تكرار تلك الهجمات الالهابية الا بوقفة صارمة . وكانست النتيجة ان لقي ستة من الارهابين حتفهم اثناء ارتكاب جرائمهم البغيضة في العام الماضي ، وألقي القبض على عدد آخر وتمت ادانتهم ، كما ينتظر عدد من الارهابين الأرمن المحاكمة . وعلى النقيض من ذلك فان الدول التي سمحت باستخدام أراضيها في أنشطة ضد بلدان أخرى أصبحت بدورها هدفا لجميع أنواع الارهاب .

ان الارهاب الأرمني يجلب الخزي والعار على الأرمن في العالم أجمع . ان الذين يجاهرون ويفخرون بقتل الأبرياء من النساء والأطفال يقدمون الدليل القاطع على زيف الادعاءات الأرمنية . انهم يوضحون ان التاريخ يعيد نفسه، وثن الارمنيين المتطرفين يسيطر عليهم مرة أخرى الدافع على ارتكاب مذابح واسعة النطاق كما فعلوا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . اننا نكرر التأكيد بأن هذا العنف لن يؤدي الا الى جلب المزيد من العار للأرمنيين . وان نتقدم بنداء من أجل القيام بتعاون دولي أكبر وأكثر فعالية لمحاربة الارهاب الدولي فاننا نؤكد بالمثل على أن المقاتلين الأرمنيين ومن يؤيدونهم من أرمنيين ينبغي عليهم أن يتخلصوا من الوهم الذي يسيطر عليهم والذي يقوم على خرافة أساسها تزوير التاريخ ، ويجب الا يغفلوا عن خطابهم وجرائمهم وأخطائهم ويجب أن يفهموا ان أطماعهم السياسية ما هي الا أوهام . ان سجل الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح خلال الأعوام القليلة الماضية لا يجعلنا نشعر بالرضا . ان الشعور بالتشاؤم وبالتحرر من الوهم يميز هذه الفترة . ويؤدي التزايد المستمر للنزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم الى تزايد الشعور السائد بانعدام الأمن وتصعيد سياق التسليح .

ان الدولتين النوويتين الكبيرتين تتحملان مسؤولية خاصة في مجال نزع السلاح . ويقع عليهما التزام اخلاقي وقانوني بحقنسي معاهدة عدم الانتشار لمواصلة المفاوضات بشأن التدابير الفعالة المتصلة بوقف سباق التسليح النووي في وقت مبكر . ان نجاحهما أو فشلها في جهودهما سوف يقرر مستقبل البشرية .

وبالتالي فان المفاوضات الجارية في جنيف بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بشأن القوات النووية الاستراتيجية والمتوسطة المدى ، تعتبر ذات أهمية حيوية بالنسبة لنا جميعا . ان تقدم هذه المفاوضات يمكن أن يغير تغييرا أساسيا العلاقات المتوترة الحالية بين الشرق والغرب . لذلك فاننا نرحب بمقترحات الولايات المتحدة الخاصة بمحادثات القوة النووية المتوسطة المدى في جنيف

التي أعلن عنها في الجمعية العامة في بداية هذه الدورة . ونحن نعتقد اعتقاداً مخلصاً بأنها تشكل خطوة هامة جداً وسوف تفيد في وضع اتفاقية عادلة منصفة في هذا المجال . واود أيضاً أن أعرب عن ارتياحنا ازاء ما استمعنا اليه مساء امس من ان هناك موقفاً تفاوضياً جديداً عرف باقتراح " التخفيض " سوف تتقدم به الولايات المتحدة في جنيف في محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية .

وقد حدث تطور مشجع مؤخراً . فبعد ثلاث سنوات من المفاوضات والجهود الدؤوبة توصل اجتماع المتابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الى نتيجة ناجحة فسي مدريد . ان الاتفاق الذي تم التوصل اليه في مدريد ، بالرغم من العقبات الخطيرة له أهمية كبيرة . فهو يشير الى انه حتى في ظل الظروف السيئة من الممكن تحقيق التفهم والتوفيق بشأن القضايا الحساسة .

وفي هذا السياق ينبغي ان يكون فقدان الأرواح البريئة في حادث الطائفة الكورية المؤسف تذكرة لنا بالحاجة الملحة الى بذل مجهودات جماعية لتعزيز القواعد الأساسية لسلامة الطيران المدني بهدف الحفاظ على عملية الانفراج من النكسات الخطيرة غير المتوقعة .

ونحن نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل اليه في مدريد على عقد مؤتمر بشأن تدابير الأمن وبناء الثقة ونزع السلاح في أوروبا . ونعتقد أن اقامة الثقة بين الدول هي مطلب أساسي لنجاح اي مبادرة ترمي الى نزع السلاح . ان هذا المؤتمر سوف يحدد في مرحلته الأولى مجموعة من تدابير بناء الأمن تكون ذات أهمية عسكرية وملزمة وقابلة للتحقق . وفي رأينا سيكون المؤتمر أول جهد شامل في مجال القوات التقليدية بهدف البدء بعملية تدريجية لنزع السلاح . ان المحادثات التي تعلق بالتخفيضات المتبادلة والمتوازنة للقوات والتي أجريت في فيينا خلال العقد الماضي قد اقتضت على أوروبا الوسطى . وسوف يشمل هذا المؤتمر الجديد كل أوروبا ، من الاطلسي الى الأورال . ونحن نعتقد انه سيشكل عملاً واقعياً يبشر بالخير .

ان تركيا تتابع دوما عمل لجنة نزع السلاح في جنيف بأقصى اهتمام . ونحن نأمل انه سيكون بإمكان هذا الجهاز التفاوضي المتعدد الأطراف الفريد خلال العام القادم الاسراع بمداولاته بشأن جميع بنود جدول أعماله ، وخاصة المفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية .

وفيما يتعلق بالاقتصاد العالمي فاننا لا نزال نواجه مشاكل خطيرة معقدة . ولا يزال الاقتصاد العالمي متأثرا بالعوامل الانكماشية . ومع اننا نشهد اشارات الانتعاش في بعض البلدان الكبرى المتقدمة النمو فانه يخشى ان يكون هذا الاتجاه مؤقتا . ان الاتجاه الصعودى الدورى لا يمكن ان يعتبر كافيا .

اننا نحتاج الى ايجاد حلول للعناصر في الأزمة التي اتخذت ابعادا لم يسبق لها مثيل . وما برحت آثار هذا الانكماش العميق الطويل حادة في البلدان النامية وصفت خاصة في أفقرها . وبينما يتزايد سكانها بمعدل سريع فان كثيرا منها تعاني نقصا في الناتج المحلى الاجمالي وزيادات هائلة في البطالة . ان المستويات المنخفضة جدا في انتاجها وتجاريتها مقرونة بركود أسواقها والعائدات الهزيلة لصادراتها من السلع قد أدت الى اضعاف طاقة الكثير من البلدان النامية على خدمة ديونها الخارجية المتزايدة .

وفي ضوء هذه الخلفية الصعبة المتقلبة ليس بالامكان بعد الآن ان نقصر أنفسنا على التدابير الطفيفة التي لسنا في السنوات الأخيرة . ان مشاكلنا تتطلب منا التوصل الى حلول طويلة الأجل تقوم على واقع التكافل بين الشمال والجنوب . والواقع انه لا يمكن لبلد واحد أو لمجموعة من البلدان ان تقدم بمفردها الحلول .

لقد شهدنا خلال عام ١٩٨٣ عددا من اجتماعات القمة للبلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء . وقد تناولت هذه الاجتماعات سلسلة واسعة من المسائل الاقتصادية العالمية مثل عودة الانتعاش والتوسع العالميين ؛ وتمويل الانماء المجدد ؛ وضمان سيولة البلدان المتوسطة الدخل ؛ وتمويل التنمية في البلدان المنخفضة الدخل ؛ واعادة انعاش النظام التجارى الدولى . وما يبعث على خيبة أملنا بل - في اعتقادى - مما يبعث على خيبة أمل الكثيرين ان هذه الجهود لم تحقق الا القليل . وقد فشلت النتائج في تحقيق اى تحسن ملموس للاقتصاد العالمي .

واننا نحتاج اكثر من أى وقت مضى الى تكثيف الجهود التعاونية فيما بين الدول والمؤسسات العامة والخاصة للتغلب على مشاكلنا المشتركة . ولا يمكننا أن نحتمل ان يشلنا انعدام العمل . ان السعي من أجل ايجاد تدابير لموسة يجب ان يستمر في كل محفل يكون فيه لهذه التدابير فرصة للنجاح . ويمكننا ان نجرؤ على الضمي على مرحلتين - واحدة في المدى القصير والأخرى في المدى الطويل . الأولى تشمل التدابير الفورية والثانية تشمل التعديلات الهيكلية ، نظرا لأن تصريف أمور التكافل يقوم على أساس الاعتراف بأن جانبيه الدورى والهيكلى جزءان من كل متكامل .

وفي هذا السياق فاننا نعتقد ان التعاون بين الجنوب والجنوب ، اى التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، يمكن ان يسهم اسهاما ايجابيا في عملية التعديل الهيكلى . ان تركيا ، التي تعمل بنشاط في مجال التعاون الاقتصادى على أساس اقليمي ، تهيد تأييدا تاما جميع الجهود الواقعية التي قد تكون مفيدة في تعزيز الأنشطة في مجال التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

وأخيرا ، ان المهج الأساسي ، في رأينا ، هو اعادة انعاش الحوار بين الشمال والجنوب والتجاوب مع الحاجات المتغيرة . ان الهياكل الحالية قد أوجدتها الابداع الانساني ويمكن أن تغيروها رؤيا الانسان مرة اخرى .

وفي الختام أود أن أعيد تأكيد تأييدنا القوي للأمم المتحدة ومبادئ الميثاق . وسوف نواصل التمسك بهذه المبادئ في سياستنا الخارجية والسعي لتعزيز قضية السلم والتعاون الدولي الى أقصى حد . ان أوجه قصور وعيوب الأمم المتحدة لا يمكن أن تعزى الى هذه المنظمة . انها ناتجة عن عدم وجود الإرادة السياسية من جانب البلدان الأعضاء . ويجب ان نحافظ على ايماننا بالأمم المتحدة . لأن القيام بغير ذلك سوف يعني ان نفقد ايماننا بمستقبل البشرية .

خطاب فخامة السيد فرناند وشوالب لوهيز ألدانا ، النائب الأول لرئيس الجمهورية ورئيس وزراء جمهورية بيرو

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : تستمع الجمعية العامة الآن الى خطاب للنائب الأول لرئيس الجمهورية ورئيس وزراء جمهورية بيرو سعادة السيد فرناند وشوالب لوهيز ألدانا .

اصطحب فخامة السيد فرناند وشوالب لوهيز ألدانا ، النائب الأول لرئيس الجمهورية ورئيس وزراء جمهورية بيرو الى قاعة الجمعية العامة

السيد شوالب لوهيز ألدانا ( بيرو ) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : السيد الرئيس ، ان وفد بيرو يسعدك كثيرا أن يهنئكم بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة . ان انتخابكم لهذا المنصب هو تقدير لمهارتكم وخصالكم الشخصية ، كما أنه تقدير لجمهورية بيرو الشقيقة .

وفي نفس الوقت ، يسعدني كثيرا أن أعرب عن امتناننا لسعادة السيد اميرى هولاي الذي أشاد المجتمع الدولي بعمله في الدورة السابقة . كما أود أن أرحب كل الترحيب بجمهورية سان كريستوفر ونيفيس الشقيقة بمناسبة انضمامها الى الأمم المتحدة .

وأخيرا ، أود أن أعرب للسيد الأمين العام عن امتناننا للعمل الذي يقوم به بحكمة وتفان وذلك خدمة للمسلم ، والأمن ، والتعاون الدولي من أجل التنمية . أود أن ألقى بيانا شخصيا قصيرا ، وهو أنني كنت منذ عشرين سنة هنا في هذه القاعة بصفتي وزيرا للخارجية في عهد الرئيس فرناند وبيلوندي وكنت قد حظيت ، مثلما أحظ اليوم ، بتناول الكلمة أمام الجمعية العامة . ولو سئلت عن انطباعاتي بعد عشرين سنة ، فأنني سأقول أنني لا أحكم على الأمور بحكم النتائج ، لأن عمل منظمة الأمم المتحدة لخدمة السلم والعدالة الدولية عمل دائم وطويل المدى . كما أنني أرى قيمة الجهد المبذول من



قبل المجتمع الدولي لاجراء الحوار وتبادل الآراء دون عقبات أو عراقيل في هذه المنظمة . وهذا اسهام قيم في السلم . وذلك هو السبب في ايماننا العظيم بالأمم المتحدة . كما أننا نؤمن بأعمال هذه المنظمة ولا نحكم عليها بناء على نتائج محرزة . ولكن بناء على ما تعنيه هذه الاجتماعات وهذه الجمعية من اسلوب للحوار من أجل ايجاد الحلول للمشاكل الصعبة . يحفزها في ذلك رغبة مخلصه في اقامة السلم والعدالة في المجتمع الدولي .

وأود أن أبدأ بياني باعادة التأكيد على تأييد بيرو الثابت لمبادئ الميثاق وايمانها الجازم بالنتائج الناجحة للجهود التي تبذل لحرار التقدم واعادة السلم حيث عرقله والعدالة حيث أهدرت . ان مواصلة سياستنا الخارجية في هذا الاتجاه واسهامها في تلبية التطلعات المشتركة يمثلان أحسن شهادة على وفائنا للميثاق والتزامنا بخدمة المثل العليا للسلم وأمن المجتمع الدولي . وفي هذا الصدد . نحن نعتقد أن مبادئ المساواة القانونية بين الدول . وعدم التدخل . وتقرير المصير للشعوب . واحترام المعاهدات . أمور أساسية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين . ان بيرو . بوصفها بلدا محبا للسلم ويرغب في اقامة أحسن العلاقات مع البلدان المجاورة ومع جميع بلدان العالم . سوف تبقى وفية لهذه المبادئ التي لا ارتداد عنها . وسوف لا تمتدع عن هذه المبادئ في أي وقت أو تحت أي ظرف من الظروف .

ومناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان . فان بلدي يود أن يجدد هنا دعه المطلق للمبادئ الواردة في هذا الاعلان . ان بيرو قد وافقت وتطبق دون قيد جميع الصكوك الدولية التي تطالب باحترام حقوق الانسان . كما أنها قد أدرجتها في نصوصها الدستورية بغية ضمان تطبيقها تطبيقا سليما . وهناك صكوك قانونية خاصة . واجراءات قضائية للطعن ومحكمة للضمانات الدستورية مهمتها الحفاظ على أحكام الميثاق السياسي اذا ما انتهكت .

كما أننا بلد ديمقراطي ونعيش في دولة قانونية . ان القانون يضمن استقلال السلطات وتوالي الحكومات دونها من خلال الاقتراع الحر لا انتخاب السلطات السياسية وأعضاء السلطة التشريعية والحكم المحلي .

ان بلدى قد تأثر من الأزمة الاقتصادية الدولية ، ومن مجموعة واسعة النطاق من الكوارث الطبيعية التي تعرض لها على نحو لم يسبق له مثيل . ورغم ذلك فان عزم سكاننا على العمل الشاق والتغلب على هذه الأثار لم يتزعزع . ان الشعب يرغب في العيش في ظل السلام ليضاعف من جهوده في القيام باعادة البناء والتنمية . ولذلك فانه يندد بتصرفات مجموعة من الراهبين الذين يتآمرون ضد أهدافنا الوطنية . ان هذه المجموعة تطلق على نفسها بشي " من المفارقة اسم " طريق النور " غير أنه في الواقع يجب أن تسمى " طريق الظلام " كما أطلق عليها بحق ادولف هيرزاسكوفيل الذي نال جائزة نوبل للسلام .

ان النشاط الاجرامي الذي تقوم به هذه المجموعة أسفر عن ضحايا من السكان من الطبقات الاجتماعية والاقتصادية المتواضعة ، وبصيب بصورة عشوائية الرجال والنساء والمسنين والأطفال . وهذه المجموعة موجودة في منطقة داخل بلدى تمثل ٢٥ في المائة من الأراضي الوطنية .

ان الحكومة ، مارسة لسلطاتها الدستورية ، وللمحافظة على الأرواح البشرية المهددة بالخطر ، قد اضطرت الى اعلان حالة الطوارئ . وتعمل قوات الأمن بعزم لمواجهة هذا التهديد وتقدم الجناة المقبوض عليهم الى المحاكم ؛ والسلطة القضائية ، كما سبق أن ذكرت ، مستقلة تماما .

ولسوء الحظ أدت هذه الأحداث الى وقوع كثير من القتلى من الطرفين . ان بيرو ، بوصفها بلدا حرا ديمقراطيا ، تفتح أبوابها للذين يرغبون في مشاهدة أعمال الارهابيين ليستحصلوا منها الاستنتاجات بأنفسهم . وفي هذا السجال نجد أنه من غير المقبول ان تقوم منظمة مثل منظمة العفو الدولية بطريقة غير مسؤولة بترويج روايات وهمية عن حالة الأوضاع ، وقد ثبت عدم دقة هذه الروايات بشكائه قاطع . ونعتقد انه كلما كبرت السلطة المعنوية التي تدعيها احدى الهيئات التي تقول انها تدافع عن حقوق الانسان ، كما تدعي ذلك منظمة العفو الدولية ، ازداد التزامها بتحري الدقة في معلوماتها لتتفادى اصدار بيانات خاطئة تضلل الراى العام ، مما يسيء الى السمعة الطيبة في الخارج لحكومة تستحق الاحترام لمسلكتها المتمشي مع الدستور والقوانين . ان الدفاع عن حقوق الانسان لا يسمح بالكيل بمكيالين . وليس من الصواب ان يسكت المرء عن جرائم الارهابيين بينما يقوم بالتمهيد بحماة النظام العام حين يقومون باداء واجبهم في ظل القانون ويهبسون لعقاب الارهابيين على جرائمهم ضد الحضارة .

ونحن الامم التي ورثت تراث سيمون بوليفار قد احتفلنا هذا العام بذكرى مرور مئتي عام على مولد هذا المحرر ، وناء على دعوة من رئيس فنزويلا ، اجتمع رؤساء الجمهوريات البوليفارية في كاراكاس في تموز / يوليه الماضي للتاكيد من جديد على صلاحية مبادئ الوحدة والرضامن التي ورثتها امنا عن هذا الفنزويلي الفذ .

وفي ذلك الوقت وقعت صكوك هامة في اطار العمل بمنطقة الاندين . وتقدم الوثيقة الرئيسية خطوطا يستهدى بها على المستوى السياسي الاسمى بالنسبة لجهود التكامل في المنطقة دون الاقليمية في ضوء تجربة السنوات الأخيرة . وفي تلك المناسبة اعلن الرؤساء اهتمامهم بمبادرة الرئيس بيلوند بشأن ايجاد البيزو الانديني كوحدة للحاسبة بهدف تسهيل المعاملات داخل المنطقة ؛ وشان ايجاد مبداء حرية عبور الاشخاص داخل منطقة الاندين ؛ وشان الربط بين شبكات الطاقة والسجارى المائية في القارة . ان جدوى هذا المشروع قد دلت عليها الرحلة الأخيرة التي قام بها الرئيس بيلوند نفسه عبر الأنهار التي يتكون منها حوضا نهر الأمازون ونهر اريونكو .

ولبضع سنوات الان تقدم الدول تحليلات تتسم بالكابة وتتعلق بالموقف الدولي وتنبؤات أكثر تشاؤما عن المستقبل . ولسوء الحظ يجب ان نعترف بان هناك أسبابا لهذا الأمر . ولا يرجع ذلك الى ان المجتمع الدولي قد تغلبت عليه روح سلبية مرتعبة ؛ انه توصل الاستنتاج الموضوعي ان الظروف التي تتيح التفاهم الدولي تتردى بسرعة كبيرة او ان الجهود المبذولة لتحسينها ثبتت عقمها لاسباب مختلفة .

واحد الجوانب الهامة لهذا القلق يتمثل في الموقف الاقتصادي الحرج لغالبية البلدان ، التي عرقل عبء الدين الخارجي ، بسبب الممارسات العمائية فرصتها للتقدم الى حد كبير ، وذلك لانعدام التسهيلات الائتمانية المعقولة الشروط ، وكذلك لودهور اسعار السلع الأساسية ونظرا لعدم المساواة غير المقبول في شروط التجارة . وهـذـه الأوضاع لم يسبق لها مثيل ، في عالم متكافل كان ينبغي ان يتحرك بسرعة على الطريق نحو التضامن الدولي . ولكن ما يحدث بالفعل هو العكس تماما للأسف .

وفضلا عن ذلك ، هناك افتقار في الاستعداد من جانب بعض الدول في ان تسلك في علاقاتها الأجنبية مسلكا متسقا مع احترام المعايير التي وضعت خصيصا لضمان التعايش السلمي الدولي الآمن والمنتظم .

وهذا الوضع الخطير هو نتيجة لاتجاهات الهيمنة وتغذية لعبة سياسات القوى

التي تلعب في مختلف أرجاء العالم بوفرة تدعو الى الانزعاج .

ومن المألوف تماما ان نسمع بمحاولات النيل من المبادئ الأساسية للتعايش الدولي التي وضعت صراحة في ميثاق تأسيس هذه المنظمة . ودلا من الاتجاهات الرامية الى التوفيق فاننا نرى مواقف القوة واعمال العدوان والسافرة والمقنعة التي تؤثر على المساواة في السيادة ، وعلى استقلال وسيادة الدول . ان هذا تقوير الصير للشعوب التي مازالت خاضعة للسيطرة الأجنبية اصبح مهددا ؛ وبغض النظر عن المسؤوليات التي تتم التعهد بها في التزامات رسمية ؛ ويتم اللجوء الى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وقد يصل هذا التهديد في بعض الحالات الى حد العدوان ، والغزو والاحتلال العسكري ؛ ويستمر تطبيق الفصل العنصري وغيره من أشكال التمييز العنصري ؛ والحقوق

الأساسية للإنسان غالبا ما تتمك ؛ وسباق التسلح مستمر ، وهناك افتقار إلى الإرادة للمشاركة في تعاون فعال يجعل من الممكن تحقيق العدالة والنظام الاقتصادي الدولي الجديد اللذين طالبت بهما غالبية الأمم بصوت مرتفع .

وقد وضح مؤخرا مدى وهن مفهوم الأمن الدولي في صورة اسقاط طائرة ركاب كورية . وكانت هذه مأساة بالنسبة لجمهورية كوريا ولغيرها من الدول وكذلك بالنسبة للطيران المدني ، وما كان ينبغي لهذه المأساة ان تحدث ، وكان من الممكن تجنبها . ان الأمن والسيادة الوطنية ، مهما كان الاحترام لمفهومهما ، لا ينبغي ان ينطويا على تعريض ارواح الركاب للخطر او تهديد امن النقل الجوي الدولي .

ويجب ان نعترف ان الموقف الذي اصفه ينطوي على تعرض بقايا الجنس البشري للخطر ، ان لا يمكن لشيء اولا ان يطمئنا الى ان الازمات المحتملة المتعلقة بالازمات الاخرى التي قد تنشأ في المستقبل ، وان سياسات القوى المتزايدة التطرف وعجزنا المتزايد عن تسوية المنازعات بطريقة سلمية ومعقولة وعاجلة ، لن يؤدي هذا كله الى نشوب النزاع الأعظم الذي يمثل نقطة اللاعودة .

وهكذا فمن الواضح ان الموضوع الاساسي في عصرنا هو السلام والأمن الدوليان . ولكن لا يجب علينا تفادي وحل المواقف التي تهدد السلام والأمن الدوليين بالخطر فحسب بل يجب ايضا ان نحاول ان نحقق ، من خلال عمل جماعي ، اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تستحقها جميع شعوب العالم . واذا اخفنا في احراز تقدم سريع في هذا المجال فان السلام سيتعرض للخطر . ويجب بالتالي ان نتحمل اعباء مسؤولياتنا دون تردد مع ادراك واضح ان هذه المسؤوليات ليست متساوية بالنسبة للجميع وان كان لا مفر من تحملها اذا ما اردنا ضمان الامن للجميع . وهذا هو احد المقاصد الاساسية لهذه المنظمة . ان بلادى وهي تعتقد هذا الاعتقاد الجازم ، تتطلع الى الاسهام في عمل مجلس الأمن ، وهي مهمة تتطلب القيام بالتزام وثيق ونيل بمقاصد منظمنا .

ان تقرير الأمين العام ، الذي درسناه مؤخرا وثيقة توخّرلنا - بما احتوته من حكمة  
 وحق في تحليلها - غداً قيماً للفكر . اننا نشاطره تماما قلقه العميق ازا\* الوضع السياسي  
 الدولي . ونحن نتفق مع الأمين العام فيما ذكره من أن سنة ١٩٨٣ سنة مخيبة للأمال  
 بالنسبة للسعي للسلام والاستقرار والعدالة . لكننا نشاطره أيضا الرأي بأن الأمم المتحدة  
 لاتزال أفضل أداة ، ان لم تكن الأداة الوحيدة التي تحت تصرفنا لتحقيق هذه الأهداف .  
 ونحن نأمل في ان تنهض الدول الأعضاء - ولا سيما الدول العظمى التي تتمتع بصلاحيات خاصة  
 في مجلس الأمن - بالاعباء\* المطاقة على عاتقها في هذه المرحلة التاريخية ، وفي أن تضع فسي  
 اعتبارها تماما الانذار بالخطر الذي اطلقه الأمين العام .

تشارك بيرو في مسؤولية الاتجاه التاريخي الذي خلقتة حركة بلدان عدم الانحياز في  
 العلاقات الدولية . لقد حضرنا مؤتمر القمة السابع لؤوسا\* دول وحكومات بلدان عدم  
 الانحياز الذي عقد في نيودلهي ، ونحن مصممون على الاشتراك في البحث عن حلول فعالة  
 للمشاكل التي تمس أمن جميع البلدان وتنمية شعوب العالم الثالث . ولقد مثل هذا اللقاء  
 الاخير حدثا هاما للغاية في أعمال الحركة . وقد قمنا - انطلاقا من موقف غير منحاز وواقعي -  
 بتحليل اكبر المشاكل العاجا للبشرية ، وتوجهنا بندا\* الى جميع أعضاء المجتمع الدولي  
 للقيام ببحث مشترك عن حلول لهذه المشاكل .

ان بيرو - باعتبارها من البلدان النامية غير المنعازة المحبة للسلام - تؤكّد من جديد  
 اقتناعها العميق بالحاجة الى وضع حد لسباق التسلح وهذا التزام يقع على جميع البلدان . لكنه  
 يقع على بعض منها بشكل اكبر من بعضها الاخر . اننا نؤيد وضع سياسة حازمة في هذا الشأن  
 تمثل اسهاما جادا ومخلصا من اجل السلم ، بحيث يصبح من الممكن ان يخصص لاغراض التنمية  
 ذات الأولوية جزء\* من الموارد المالية الهائلة والموارد التكنولوجية التي تتركس الآن لاغراض  
 غير انتاجية مما يهدد سلم العالم .

ان على الدول المتوسطة والصغرى أن تعبّر عن ضمير البشرية الذي يطالب بنزع السلاح  
 النووي وحظر الأسلحة الكيميائية والمحركة وغيرها من الأسلحة المشابهة . والمثل ، يجب  
 ان يخصص استخدام الفضاء الخارجي تماما للاغراض السلمية بما يخدم مصالح الانسانية .

ان بيرو لعلى اقتناع تام بأنه من الممكن ايجاد حلول سليمة تقضي على التوترات الخطيرة في منطقة امريكا الوسطي . والفعل فاننا نعتقد ان هذا يمثل ضرورة حتمية . ان الحلول لابد أن تقوم على الاعتراف بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية لسكان هذه المنطقة وان تقوم كذلك على احترام سيادة واستقلال الدول المعنية ، وهذا يعني عدم التدخل في تقرير مصير الشعوب أو فسي التشاور والتصالح فيما بين الأطراف ، وهذا ما تدافع عنه مجموعة كونتاد ورا التي يؤيدها بلدى تماما .

ولهذا فاننا نعارض جعل امريكا الوسطى أرضا لمعركة تتصارع فيها اتجاهات عقائدية غريبة عنها ، اننا لانريد ان نرى الدول الكبرى تمد المنطقة بالاسلحة بينما تقدم بلدان المنطقة القتلى في نزاع ليس له ما يبرره .

تواصل بيرو تأييدها - وسوف تواصل تأييدها - للتطلعات المشروعة لجمهورية الأرجنتين الشقيقة فيما يتعلق بسيادتها على جزر مالفيناس . ان الحالة تتطلب حلا عاجلا عن طريق المفاوضات . وهذا ما حدث عليه المجتمع الدولي .

ان بيرو باتبارها بلدا مرتبطا في مجالات عدة - وعلى وجه الخصوص من الناحية الجغرافية - بمنطقة القطب الجنوبي ، تود أن تعيد تأكيد اهتمامها المشروع بكل ما يتعلق بمشاكل تلك القارة واستخدامها مستقبلا وسوف تسهم في المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع بالاهتمام الذى يستحقه .

ان بلدى يأسف لاستمرار الحالة الخطيرة في الشرق الأوسط . وان التأخير فى ايجاد حل لمشكلة فلسطين هو سبب التوترات والمجابهات الموجودة في هذه المنطقة . ومن هنا ، فاننا نعتقد أن على الجهود الرامية الى ايجاد تسوية دائمة وعادلة أن تأخذ بعين الاعتبار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال . والمثل ، نجد من الضروري ان نؤكد على حق جميع دول المنطقة في ان تعيش في سلم وأمن داخل حدود دولية معترف بها . اننا نندد بالتدخل في لبنان واستخدام هذا البلد استخداما عسكريا ، ونطالب باستقلاله وسيادته وسلامة أراضيه ، ونكرر تأييدنا لاحترام سيادة وسلامة أراضي ووحدة

جمهورية قبرص ووضعها غير المنحاز . واننا نشارك المجتمع الدولي رفضه للاحتلال العسكري الاجنبي المستمر لكل من كموتشيا وافغانستان وهما بلدان ناميان وغير منحازين . ونحن على يقين من أن مسألة كوريا يمكن حلها بالوسائل السلمية عن طريق الأطراف المعنية مباشرة اننا نرفض الاستعمار وجميع أشكال الاستعمار الجديد ، ونؤيد القضية العادلة لاستقلال ناميبيا ، وذلك في اطار قرارات هذه المنظمة . ونحن على اقتناع بأن الجهود المبذولة من قبل الأمين العام مؤخرا سوف تعزز تحقيق تلك الأهداف النبيلة . اننا ندين ونرفض سياسة الفصل العنصرى التي نعتبرها نظاما غير انساني معاكس لمجرى التاريخ . ويتفق هـذا الرأى مع مشاعر شعبنا ومع المادة ٨٨ من دستورنا .

لقد بدت مؤشرات عن انتعاش اقتصادى في بعض البلدان المتقدمة النمو وقد أشرف هذا العام على الانقضاء . ومع ذلك فان هذه المؤشرات لا تعكس احتملا في قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد العالمي ، ولتباطؤ الاتجاهات التضخمية ليس لها أثر حتى الآن على البلدان النامية . ولذلك فانه ما يثير الانزعاج ان نلاحظ ان هناك سياسات لا تزال تطبق ، وصفة رئيسية في البلدان المصنعة ، تعمل ضد انتعاش التجارة العالمية . ويمكن ملاحظة ذلك ، ليس فقط في الشروط المالية المفروضة على بلدان تفتقر الى الموارد فحسب ، وانما أيضا في الممارسات الحمائية التي تعوق التدفق الطبيعي للتجارة . فالرقابة المفرطة على السيولة العالية بسبب توقع اختلالات مالية ملحوظة في البلدان المصدرة لرأس المال ، تقيس على أسعار الفائدة في مستويات مرتفعة للغاية ، وهذا تعوق الجهود الانمائية للبلدان ذات الديونيات الخارجية الكبيرة .

لا تزال أسعار السلع منخفضة للغاية ، وهناك صعوبات سوقية ، والتمويل الخارجى لسد احتياجات التنمية صعب المنال وشروطه مجحفة للغاية . وفي هذه الظروف ، كيف يستطيع العالم النامي ان يتغلب على مشاكله ؟ وأية موارد يمكنه ان يفي بالتزاماته الخارجية ؟ لابد من ايجاد صيغ فعالة للتعاون بين البلدان الدائنة والمدينة ، لان هناك مصلحة مشتركة في حل هذه المشكلة الخطيرة . وانما كان من المستطاع التعرف على أى وجه ايجابي للأزمة الحالية فهو انها أبرزت الآن أكثر من أى وقت مضى تكافل جميع الأمم ، وقد بدا كل

منها في حاجة الى الآخر ويسعى الى التكامل معه .

A/38/PV.17

58-60



وهناك مظهر آخر يرتبط بالمظهر السابق ، وهو الحاجة الى ضمان اعادة النظر في القواعد المطبقة على السياسات التنفيذية للمؤسسات المالية الدولية ، وذلك على أساس توافق الآراء فيما بين البلدان الأعضاء ، على أن تؤخذ في الاعتبار المعايير التي تكون أكثر توافقاً مع الواقع الحالي . ولا يعني ذلك ، التخلي عن ممارسات الادارة المالية والضرائبية السليمة والمنظمة ، ومن المستصوب للبلدان التي تحتاج الى موارد ، أن تتاح لها فرصة الحصول على مصادر التمويل السهلة بشروط أيسر وفي الأوقات المناسبة . وهذا يتيح لها الفرصة لمواجهة مشاكلها العاجلة بصورة ملائمة ، ولاعداد سياسات انمائية متوسطة وطويلة الأجل بقدر اكبر من الثقة . كما يجب بصورة عاجلة تحديث مثل هذه المؤسسات المفيدة - التي انشئت في اوقات سابقة - حتى يمكنها مواجهة حقائق اليوم وهناك حاجة ملحة مطابقة لتوفير الموارد اللازمة لها للقيام بوظائفها بصورة كاملة .

ويعتبر توحيد معايير المفاوضات لمشكلة الديون الخارجية ، سياسة مستحسنة في ظل الظروف الحرجة التي تواجهها البلدان النامية . وهناك عوامل مشتركة وخبرات ذاتية يمكن تبادلها لتحقيق المنفعة المتبادلة لتلك البلدان المعنية .

لقد أثارت بلدى في الدورة الاخيرة للجمعية العامة مسألة الحاجة للتوصل الى اتفاق بشأن برنامج تنسيقي لانعاش الاقتصاد العالمي ، ومواجهة المشاكل العاجلة للبلدان النامية ، وتسهيل انتعاش الاقتصاد العالمي وتوجيهه نحو النمو المفضى ذاتيا . لقد ورد جوهر هذه المبادرة في القرار ٣٧ / ٢٥٢ الذي نأمل أن يتم تنفيذه في المستقبل القريب .

ان رؤساء دول بلدان عدم الانحياز ، الذين اجتمعوا في نيودلهي ، قد اعترفوا بأن المصير الاقتصادي للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لم يكن أشد ارتباطاً مثل ما هو عليه اليوم ، وأن الانتعاش الاقتصادي في الشمال لا يمكن تحقيقه ببساطة دون التعايش مع الجنوب .

وبعد ذلك ، عقد اجتماع قمة ويليامزبرغ ، وكنا نأمل نحن البلدان النامية ، أن يكون ذلك الاجتماع المظهر الاخر للحوار في البحث عن أرضية مشتركة . كما أن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة السادس للتنمية والتجارة لم تكن فقط غير مشجعة بل كانت أيضا غير قابلة للتفسير ، نتيجة نقص الادراك وانعدام القرار السياسي من جانب الدول الصناعية .

ويعتبر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، طبعا لما ورد في برنامج عمل كراكاس ، من الامور الهامة جدا . ففي مثل الظروف والاضاع الراهنة يصبح تدعيم العلاقات الاقتصادية والسياسية فيما بين البلدان النامية ضرورة ملحة .

لقد انتهى مؤخرا اجتماع رؤساء الدول الذي عقد بناء على المبادرة الهامة للسيدة أنديرا غاندي ، باعتبارها رئيسا لحركة عدم الانحياز . وان بلدي تؤيد بشدة المبادئ الاصلية التي تقوم عليها تلك الحركة .

ان الحوار غير الرسمي الذي تم بين رؤساء الدول والحكومات في هذا الاجتماع ، يعطينا الامل بأن المزيد من الاحساس والقدرة على التفهم تجاه المشاكل سيتمكن من اتخاذ تدابير عاجلة ومحددة من أجل الاستجابة للمطالب العادلة والطحة للبلدان النامية وأيضاً من أجل التقاء الرغبات في بدء المفاوضات العالمية .

وبيرو - باعتبارها دولة ساحلية تطل على المحيط الهادي الشرقي - مقتنعة بأهمية حوض المحيط الهادي في الحاضر وفي المستقبل ، حيث تتجه اليه البشرية بتوقعات خيالية وجديدة . وتظهر تلك المنطقة ديناميكية اقتصادية وسياسية نظرا لمواردها الطبيعية الوفيرة ، ولظهور مجتمعات صناعية جديدة ودول عديدة . انها منطقة جغرافية واقتصادية وسياسية ضخمة نتوقع لها مستقبلا مزدهرا . ولا بد أن يكون المحيط الهادي نموذجا للسلم والتعاون ، تستبعد منه التجارب النووية والمواجهات العسكرية ، وتمزز فيه جميع أشكال التضامن والتعاون الدولي ، ان هذه المنطقة تضم بلدانا جديدة ذات تطلعات كبيرة . وتعلق بيرو اهتماما بالغا على الجهود المبذولة للتوصل الى معرفة أفضل

لهذا الحوض ولتحديد مجالات التعاون . ونحن نقيم علاقات دبلوماسية مع العديد من بلدان المنطقة ونشارك في محافظها المختلفة ، لاننا نعتقد أن مركز الثقل للاقتصاد العالمي يميل نحو الاتجاه الى حوض المحيط الهادى . ولا بد من التأكد من أن السلم والتضامن والعدالة ستسود هناك منذ البداية ، باعتبارها أنماطا للسلوك بين دول تلك المنطقة الشاسعة في بقية العالم أيضا .

ونياية عن شعب وحكومة بيرو ، أعرب عن امتناننا للمجتمع الدولي للتفهم والساعدة المقدمين لنا على اثر الكوارث الطبيعية الاخيرة التي دمرت مناطق كبيرة من بلدى . كما أود أن أشير الى مبادرة الامين العام القيمة ، بالدعوة الى عقد مؤتمر خاص لتقديم المعونة الى اشقائنا شعوب اكوادور وهوليفيا وبيرو ، فيما يتصل بتلك الكوارث .

لقد حاولنا أن نؤكد على بعض المشاكل الرئيسية التي تثير انتباه حكومتنا ، وانتباه هذه المنظمة أيضا ، تلك المشاكل التي تتطلب حولا عادلة وعاجلة حتى يمكن الحفاظ على الأمن الدولي المعرض للخطر الان . ان استمرار بعض تلك المواقف يلقي بالظلال على مستقبلنا ، الا أن ذلك يجب الا يؤدي بأية حالة الى اضعاف ايماننا بالتوصل الى صيغ تحقق السلم والأمن او اضعاف تصميمنا عليه وهي أهداف النظام الدولي التي نتحمل جميعا مسؤولية الدفاع عنها .

اصطحب من المنصة فخامة فرناندو شوالب لوييز الدانا ، النائب الأول لرئيس

الجمهورية ، ورئيس وزراء جمهورية بيرو .

السيد هايدن ( استراليا ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : يسعدني

أن أهنيكم لانتخابكم رئيسا للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . ان خبرة بنما - ودوركم الشخصي في هذه الخبرة - يؤكد انكم ستقومون بعطكم في هذا المنصب الرفيع بجداره . وترحب حكومة استراليا ايضا با نضمام سان كريستوفر ونيفيس الى الأمم المتحدة وهي العضو الثامن والخسين بعد المائة في منظماتنا .

لقد لاحظ الأمين العام في تقريره هذا العام أن السير نحو الأخذ بنظام دولي سلمي فعال وأكثر عدلاً قد تباطأت خطاه ، وأن الحافز على تطوير المؤسسات الدولية قد ضعف وأن الإرادة السياسية قد تبددت . ( \* )

---

( \* ) تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كونتية ( سيراليون ) .

لقد طالب الامين العام بالعودة الى الدبلوماسية بعيدة النظر التي سادت في السنوات الأولى لانشاء هذه المنظمة ، وبالتزامنا جميعا بالميثاق . وان استعادة هذه الرؤية وهذا الالتزام أصبحت تمثل مسؤولية طحة ، وعلينا أن ندرك الى أى مدى اعتمدنا على فائدة ومصداقية العطية الكاملة للأمم المتحدة . ان علينا أن نعمل باحساس حقيقي بالحاجة الطحة لاستعادة حيوية ونفوذ هذه المنظمة .

وحقيقي ان ملايين البشر في العالم تعيش حياة أفضل - بل أتاحت لها هذه الحياة - بسبب عمل وكالات الأمم المتحدة . وحقيقي أيضا - وعلينا أن نقبل النتائج - انه في الثمانية والثلاثين عاما الماضية ، بلغت نسبة كبيرة جدا من سكان العالم رشدها ، وهي تصدر على الامم المتحدة حكمها بما لم تستطع تحقيقه . ان هذه النسبة لا تشمل أولئك الذين يميلون الى الهزء بالأمانى النبيلة التي حددها بوضوح المؤتمر التأسيسي الذي عقد في سان فرانسيسكو ، ولكنها تمثل أكثر المؤمنين تحمسا للمجتمع الدولي المتحضر الذي تمثله الامم المتحدة . لقد عانت هذه الفئة كثيرا من انكار ما يمكن أن تقدمه لهم هذه المنظمة .

ان لدينا الميثاق ولدينا المبادئ ولا تنقصنا سوى الارادة القوية لتنفيذهما - أى الالتزام الكافي بهذه المؤسسة التي تمثل التعبير الحقيقي الوحيد عن المجتمع الدولي . ان هناك منجزات نبيلة في سجل الامم المتحدة ، لكننا لا نستطيع أن نغفل بعد الآن تلك التوقعات التي لم يتم الوفاء بها .

لقد سعى الدكتور ايفات - وهو أحد الرؤساء الأوائل للجمعية العامة وسلفي المتميز - الى تأمين موقف الدول المتوسطة والصغيرة ، لأنه أدرك انها أكثر حاجة الى الامم المتحدة . وطالب بوضع قيود على استخدام حق النقض في مجلس الأمن ، وتعزيز سلطات الجمعية العامة ، ولم تضعف قوة هذه الافكار التي صاغها من أجل أمم متحدة فعالة وجامعة .

ومن الناحية الواقعية ، فان استراليا تسلّم بأنه ليس من الممكن العودة بصورة حرفية الى هيكل الاجراءات التي تم تصوورها في الأربعينيات . بينما الصحيح ، مثلا ،

ان السلطات الممنوحة لمجلس الأمن لاعتداءاتها ورفض العقوبة على المعتدى ، والتي كان ينظر اليها آنذاك على انها سلطات عملية ، لم تعد كذلك الآن . ان هذه الفصول من الميثاق التي تمنح هذه السلطات كانت تستند الى رأى دولة عظمى كان هشاشا دائما ، وفي الواقع لم يدم طويلا .

واليوم ، يجب على مجلس الأمن ان يعمل على اساس الاقتناع والموافقة . ولكن عليه ان يعمل بأسلوب أفضل . لقد طرحت عدة مقترحات في هذا الصدد أميزها ما اقترحه الامين العام وحكومات دول الشمال . وتأمل حكومة استراليا بصدق أن تكون المقترحات المحددة المقدمة في هذه الدورة حازمة وعملية وأن يتم العمل بمقتضاها .

من الواضح ان مجلس الأمن هو لب أي اقتراح يرمي الى جعل عمل الامم المتحدة أكثر فعالية ، والعنصر الحاسم في ذلك هو حالة العلاقات بين الدول العظمى . ومن الواضح لنا جميعا - وهو الأمر الذي تعترف به جميع الأطراف نفسها ان العلاقات تعرف في مرحلة صعبة . ولا يساورني شك في ان قادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يدركون ان أي خطأ خطير أو انهيار في ادارة هذه العلاقات من شأنها أن تدمرنا جميعا في عصر الأسلحة النووية الذي نعيشه .

لقد أنشئت الامم المتحدة لكي تكون محفلا لمناقشة القضايا الكبرى التي تشغل العالم . لكن هناك مسؤولية نتحملها جميعا - ليس فقط بصفة خاصة الدولتان العظميان ولكن أيضا دول الشمال والجنوب والشرق والغرب - وهي ان نتجنب تقويض هذه المؤسسة من خلال تحويلها الى مجرد طريق آخر للسعي لتحقيق أهداف عقيمة مثل المنافسة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ، أو تقديم بلاغة جوفاء من جانب مجموعة تنادي بطالسب غير واقعية من الطرف الآخر .

انني أناشد كلا الطرفين بكل حماس ونية خالصة ، أن يوليا اهتمامهما بالمفردى الأوسع وبالقدرات الكامنة في هذه المؤسسة الجامعة للمجتمع الدولي . فالأمم المتحدة هي نحن جميعا . ولا أقترح التخلي عن الواقعية ، بل أقترح بذل الجهود من أجل تقلييل الأثر المعوق الكامن في أعمال المنظمة في وقت - وعلينا أن نعترف بذلك - تناقضت فيسلطاتها .

ومن الواضح ان الامم المتحدة لا يمكنها أن تكون فعالة تماما دون قيام علاقات طبيعية بين الدولتين العظميين الرئيسيتين . واقتراح أن نحاول فقط الحفاظ على هذه العلاقات في أفضل حالة ممكنة حتى يحين ذلك الوقت الذي تصبح فيه طبيعية .

ولا يعقل أن تعيش الدولتان العظميان الرئيسيتان في عالم بعيدا عن الآخرين ، في تعاملان معا لمعالجة قضايا على مستوى لا يستطيع الآخرون الاشتراك فيه ، ورغم ذلك تصبح مصائرنا في خطر بسبب علاقتهما . وهنا في الامم المتحدة نستطيع ، ولنا بالدول الكبرى ، أن نجد أفضل الفرص لكي نعلن عن قلقنا المشترك .

ويبدو لنا أن التوترات الشديدة التي تتهددنا ، تنبع من مفاهيم اساسية خاطئة . وتكمن الصعوبة في ايجاد السبل المناسبة لمعالجة هذه الأساسيات عندما تقع خلافات قاهرة في مجريات الأحداث في اطار علاقاتنا .

ان الموقف العام لاستراليا لا يكتفه أي غموض ، فنحن متحالفون مع الولايات المتحدة ، ونحن دولة ديمقراطية تؤيد المؤسسات الديمقراطية ونؤيد أولئك الذين يشاركوننا في قيمنا . وحكومة استراليا ، شأنها شأن حكومات الدول الديمقراطية الأخرى - تعبّر عن ارادة ومصالح الشعب الذي انتخبها . وعندما اختار الاتحاد السوفياتي أن يدمر طائفة كورية عزلاء ، أدنا هذا العمل بقوة - ومن الجلي ان ذلك كان تعبيرا عن شعور شعبنا . وينطبق الشيء نفسه على ردود الفعل في المجتمعات الديمقراطية فيما يتعلق بغزو أفغانستان فاذا لم تعكس الحكومات الديمقراطية آراء ناخبينا فانها لن تستطيع البقاء . وهذه الطريقة نفسها نستطيع أن نؤكد تأكيدا قاطعا للسوفيات أن شعوبنا الديمقراطية ليست لديها أية مصلحة في المواجهة .

ومهما يكن حكم القادة السوفيات فيما يتعلق بالنظام في الغرب ، ليس هناك ما يبرر قيام وجهة نظر تنزع الى تدبير أمن ورفاهية الشعب السوفياتي . وبينمفي على هؤلاء القادة السوفيات أن يسلموا - في تحليلهم النظري للعالم ورويتهم للمستقبل - بوجود مكان آمن للغرب ولدول عدم الانحياز ولدول النامية . فليس من الشرعية في شيء أن يسعى القادة السوفيات الى قهر هذه الدول والاطاحة بها .

ونحن في الغرب - ان نقيم أيضا آفاق المستقبل - علينا أن نسلّم بالمكان المناسب للاتحاد السوفياتي - ليس فقط فيما يتعلق بالقوة - ولكن وفقا للاهتمامات المشروعة ولأمانى الشعوب السوفياتية . وان المدى الذى عانت منه هذه الشعوب في الحرب والغزو - والذى لم يكن فقط خلال هذا القرن - أمر يفوق كل تصورنا . لكن هذه الخبرات تؤجر الى حد بعيد على أحكام وسياسات السوفيات ، وهذا هو الأمر الذى يجب علينا أن نتفهمه . وتفهمنا لذلك لا يعني تبرئتهم عند حدوث تعديلات على السلوك الدولي السليم .

انني أرى - أساسا - انه يجب علينا ، كما أمكن ذلك ، أن نشجّع ونساعد الدولتين العظميين الرئيسيتين على تخفيف الخصومات والتوصل الى تفاهم جديد ، وربط الى ايجاد آليات جديدة للعمل السياسي والتشاور ، كما يجب علينا أن نخلص أنفسنا جميعا من الأنماط الفكرية الخطيرة ومن المفاهيم الخاطئة . فالأمم المتحدة عليها أن تكون قادرة على تقديم بعض هذه الآليات . ولا شك ان الحاجة اليها الآن تعاظمت بشكل أكبر مما كانت عليه عند انشاء الأمم المتحدة . من هذا البعد ، نستطيع أن نقول بأن الحماس كان مفرطاً آنذاك لهيئة لديها سلطة المحكم النهائي ، ولا نستطيع اليوم أن نتوقع منها ذلك .

ومنذ اختفاء التوافق الهش بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ، كان على مجلس الأمن أن يعمل من خلال الاقتناع والقبول وهو الأمر الذى لا يتوقع تغييره في المستقبل القريب . ان أعضاء مجلس الأمن يحتلون وضعاً متميزاً في منظومة الامم المتحدة . وينطبق ذلك بصفة خاصة على الأعضاء الخمس الدائمين ناهيك عن الوضع الخاص للغاية للدولتين العظميين الرئيسيتين . وترى حكومة استراليا ان هذا الوضع المتميز تصحبه مسؤوليات اضافية ، فكما ازداد الامتياز كلما كبرت المسؤولية . وآمل أن يبدأ المجلس في النظر في تشكيله .

ويسعدني أن ألاحظ جهود الامين العام للعمل عن كعب مع مجلس الأمن ، وأرجو أن يكون ذلك مقبولاً . وربما يكون الوقت قد حان لاستعراض المجموعة الكاملة من الاجراءات والآليات المستخدمة في المجلس . وقد تكون الاجتماعات الدورية الخاصة التي يعقدها مجلس الأمن والمستوحاة من الماضي ، مفيدة في المناخ الحالي ، فهذه الاجتماعات قد تكون عاملاً مساعداً لاجراء الترتيبات من أجل القيام بفحص غير رسمي في المراحل الأولى لـ



ان عادة عقد المناقشات العامة بعد اندلاع القتال لم تعد مفيدة بصفة عامة، ومن الصعب ألا نعتبر طلب وقف اطلاق النار أدنى طلب ممكن عندما يجتمع مجلس الأمن في حالة اندلاع الأعمال العدائية . والحقيقة الباقية هي ان هذا الطلب غير عملي وقد يفيد المعتدى على أية حال .

ان أحد الاتجاهات التي أضعفت مكانة الأمم المتحدة في الاعوام الاخيرة، يتشمل في تخلي مجلس الأمن عن واجباته، وعادة ما يكون ذلك لسبب أو سببين هما : التيقن من استخدام حق النقض أو احتمال القيام باجراء غير ملموس . وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، ليس بالأمر المستحيل علينا أن نتوصل الى منهجية أفضل آخذين في الاعتبار الامكانيات العملية لجمع المعلومات، واشتراك الأمم المتحدة، وبدء المناقشات أو المفاوضات بين الأطراف والمتابعة . أما بالنسبة لحق النقض، فقد قدمت حجج قوية بصورة متكررة - لصالحه أو ضده . لكن ، لا يزال حق النقض باقيا معنا . ومع ذلك، في رأيي ، انه من حظنا أن نتوقع من هؤلاء الذين يستمتعون بمثل هذه السلطة، ان يستخدموها بتحفظ وحكمة تتعدى المصلحة الذاتية المجردة . فحق النقض ليس موجودا لكي يعزز الجمود .

لقد وضع الميثاق كي يكون صكا عليا ، بالاضافة الى انه عرض للمبادئ . وسلطة حق النقض ليست الا اعترافا عليا بأن جميع الدول ليست على قدم المساواة من حيث القوة . فهي تذكيرة عليية بأن بعض الأعضاء يطكون قوة التأثير أكبر من غيرهم . ومن ناحية أخرى، أوجد الميثاق الديمقراطية في الجمعية العامة . فهنا تسود مصالحنا المشتركة . ويجب أن تكون العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن مشجعة بصورة متبادلة . ويجب أن تؤكد النتائج الشاملة للبلدان العديدة التي هي في حاجة الى مثل هذا التأكيد بأن الأولوية القصوى يمكن أن توجه الى رفاهية شعوبها ، بدلا من أن توجه الى السعي الى أمن باهظ التكاليف .

وتوفير هذا الضمان ، أرى انه يتعين على الأمم المتحدة أن تجد القدرة والارادة اللازمتين للقيام بعمليات صيانة السلم الفعالة - وكما أعلنت آنفا ، فان هذه المنظمة قد ضعفت بتخليها عن واجباتها عندما تطرأ الحاجة الى اللجوء اليها ، ومن ثم ، لا يمكن توقع أن تكون هناك أعمال فعالة من جانب الأمم المتحدة . ولعل أبرز سمة واضحة في ذلك، تتمثل في آخر مهام صيانة السلم التي انيطت بالامم المتحدة، حيث كانت الحرب دائرة بالفعل عندما تم ارسال قوات صيانة السلم . وفي تلك الأوقات التي يمكن أن تتحول فيها ثيران الحشائش بسرعة كبيرة الى انفجارات قوية، يتعين علينا بالتأكيد أن نفكر في اجراء أكثر وقائية .

والى جانب الاجراء العلاجي فيما يتعلق بصيانة السلم ، هناك حاجة ملحة لاعادة انعاش نشاط الأمم المتحدة في مجالي مفاوضات نزع السلاح والدفاع عن حقوق الانسان .  
 ثمة مجال أساسي يشير القلق للأمم المتحدة ، ولجميع الناس الجديرين بالاحترام ، الا وهو الحاجة الى الحذر واليقظة في الحفاظ على حقوق الانسان . والحقيقة ، ان الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أحرزت تقدما كبيرا في هذا المجال ، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالحريات السياسية الأساسية ، أو العمل لمناهضة العنصرية ، أو العمل ضد التمييز القائم على أساس الجنس ، أو التطوير العام للقانون ، أو الممارسة القانونية التي تؤثر على حقوق الانسان ، لكن لاتزال حقوق الانسان تنتهك يوميا سواء كان ذلك بطريقة متفردة أو جماعية . ان احد الاختبارات الأساسية التي تواجهها منظومة تستند الى المبادئ مثل الأمم المتحدة ، سوف يتمثل في قدرتها على حماية حقوق الافراد بصفتهم بشر : ان تشمل التدهورات الخطيرة في الظروف السياسية والاقتصادية تحديا بالغ الخطورة لحقوق الانسان . ان السعي لضمان هذه الحقوق بطريقة قانونية ، يشكل اساسا جوهريا ، لكن يتعين علينا أيضا أن نوقف الظاهرة المشتركة المتمثلة في كون حقوق الانسان الضحية الأولى لأية صعوبة اقتصادية أو سياسية ، ويتعين علينا أن نوقف هذا ، ليس فقط لأنه خطأ ، ولكن أيضا لان تجاهل حقوق الانسان ؛ انما يعني بذور بذور دورة ثانية من العنف ؛ ويجب ان يكون المحور الأساسي لسياسة جميع الحكومات هو التصميم على انتهاج سياسات اقتصادية واجتماعية تتماشى مع الحفاظ على حقوق الفرد .

ان المناقشة في أجهزة الأمم المتحدة المختصة بحقوق الانسان بشأن الحق في التنمية هامة للمناقشة الاقتصادية بين الشمال والجنوب . اننا نرى ان حقوق الانسان في غياب الحقوق الاقتصادية تبدو خاوية بالنسبة لفقراء العالم . فالفقراء في النهاية يؤثر فيهم امدادهم بالخبز بشكل اكبر من امدادهم بالحكمة المثلثة للتفكير الغربي . ومع ذلك ، يمكن خدمتهم على أفضل وجه ، عندما يستفيدون من الاثنين معا . وبالمثل ، فان الحياة تنفج في الأمم النامية المناضلة بضمان وصولها الى أسواق التصدير ، وسياسات التسعير الأفضل ، وبالاتمان الكافي بشروط معقولة ، وبالتدفق العادل لمناديق الاستثمار من

أجل تحسين انمائها ، وذلك بشكل أفضل من الارتياح الناجم عن التدفق الخيالي لأسواق خاضعة للقوى المسيطرة على التجارة الدولية .

لقد لاحظت تركيز العديد من المتحدثين على الضعف والمخاطر الكامنة في الوضع الاقتصادي الدولي الحالي . ان طبيعة هذه المشاكل ، والحاجة الى أن تستجيب دول العالم الغنية بسخاء - وفي الواقع وفقا لمصالحها الشخصية - للصعوبات الاقتصادية التي تواجه الأمم النامية ، بما في ذلك مديونيات الكير من بلدان العالم الثالث ، كل ذلك واضح تماما . وانا ما كان لي أن أتوسع في المجاز الذي تقدم به كلود شيسون وزير خارجية فرنسا عندما شبه الفشل الاقتصادي المحتمل لبعض البلدان النامية بطائرة تتوقف عند نقطة الاقلاع ، فاني أود أن أضيف الى ذلك انه اذا ما حدث هبوط ارتطامي فسوف يؤثر على الدعائم الأساسية لاقتصادات الأمم المتقدمة النمو . ان أثر ذلك سيكون معوقا بصورة متبادلة ، ليس فقط من حيث الأثر السلبي على المؤسسات المالية الكبرى ، ولكن أيضا من حيث الأثر المشؤوم على التدفق التجاري المتبادل بين الشمال والجنوب . والواقع ، اذا ما فشلنا في إيجاد علاج للمشاكل الاقتصادية للعالم النامي سوف نستثمر جهدنا بعمق وبطريقة غير رشيدة في سياسات من شأنها أن تعوق العالم النامي نفسه .

وفي ظل هذه الظروف ، يجب ان تحظى المقترحات الخاصة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وتقرير لجنة براندت ، ومبادئ الحوار بين الشمال والجنوب ، باستجابات بناءة أكثر تصميما من جانب الأمم المتقدمة في العالم بشكل يفوق ما هي على استعداد لتقديمه حتى الآن . ان بعض المقترحات الأساسية تتناول مشاكل اقتصادية وادارية ، لكن هذه الصعاب ليست مبررا كافيا لعدم القيام بأي شيء - أو في افضل الأحوال - لعمل القليل بشأنها .

ان حكومة استراليا ، بصفقتها حكومة ديمقراطية اشتراكية ، تلتزم التزاما تاما بالعمل بطريقة بناءة وعملية ، سعيا وراء تحقيق الأهداف الواردة في البرامج المختلفة . وتود أن تتجسد هذه الأهداف في اعلان واضح لا لبس فيه لنية متجددة من جانب الأمم المصنعة للعمل لتحقيق هذه الغايات . ونحن نشعر أنه بهذه الطريقة ستصبح الالتزامات الأدبية

في الدفاع عن حقوق الانسان مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاهتمام الحقيقي والواضح للحقوق الاقتصادية .

لكن ، ليس هناك شيء يهدد حقوق الانسان أو الحياة أو تحقيق مستوى معقول للمعيشة ، بطريقة اكثر وضوحا واكثر عمقا من الحرب والتسلح . ولقد سمعنا خلال المصباح الماضي من جميع أرجاء عالمنا المتنوع صوتا عاليا ضد سباق التسلح . ويجب الانصات الى ذلك الصوت ولا سيما الصادر من المسؤولين عن اتخاذ القرارات في الحكومات .

ان ما يشير الجدل هو رفض الشعوب في جميع أنحاء العالم بصورة أساسية ان تتغلب التكنولوجيا على الانسانية وتدمرها . والسؤال المطروح هو : هل نحن الذين ندير الآلة أم هي التي تديرنا ؟ وهل سيتغلب علينا حساب القنبلة الذرية المروع ويحطمنا ؟ انه اكثر من تعقيد بلاغي أن نقول ان الأسلحة النووية تمثل ابادة جماعية للنفس البشرية . ان قدرتها التدميرية مروعة ، فهي تمثل تعبيرا عن عبقرية الانسان في العلم والتكنولوجيا لكن اذا ما سمحنا للعبقرية ان تتحول ضد البشرية ، يكون هذا بمثابة اعتراف بالابادة الجماعية النهائية .

وكما اشار الأمين العام في تقريره الى الجمعية العامة ، ليس ثمة مجال تكون فيه الحاجة الى مبادئ الميثاق اوثق ارتباطا ببقاء البشرية منها في ميدان نزع السلاح ومن المهم للغاية انه قال اننا في حاجة الى اعادة الالتزام بتلك المبادئ . وبهذه الكلمة المنفردة ، استرعى انتباهنا الى حقيقة تشكل أهمية حيوية ، الا وهي ان المبادئ موجودة وقائمة في ميثاقنا ، لكنها كانت تحتل في الماضي مكانة أفضل في خيالنا وفي أعمالنا ما تحتله الآن . وهذه المكانة يجب ان تستعاد وتمزز . علينا أن نعيد التزامنا بالحفاظ على السلم بأقل مستوى ممكن من الأسلحة ، وان نلتزم بنزع السلاح ، بوصفه أهم الأهداف العملية للبشرية . وان الحاجة الى ذلك ملحة وهذا ما تخبرنا به شعوب العالم ، انها لن تقبل ان يخرج هذا النظام عن سيطرتنا ، ولن تقبل عقلية سباق التسلح . ان المخاطر المتعلقة بذلك كبيرة جدا ، وامكانية الخطأ الذي من شأنه أن يؤدي الى كارثة عالمية تتفاقم يوما بعد يوم وتزداد بنسبة مباشرة كلما انتجت منظومة أسلحة نووية جديدة .

ان الحكومة الاسترالية تلتزم باهداف الامم المتحدة الخاصة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح كما وردت في الميثاق وفي النسيج الاساسي للقانون الدولي الذي تم تطويره منذ أن ظهرت منظماتنا الى حيز الوجود . ان هذه المجموعة من القوانين يتعين تطويرها والتزامها بسمة العالمية . ومن أول التدابير التي اتخذتها الحكومة الاسترالية بعد تشكيلها اتخاذ مقررات سياسية في مجال نزع السلاح سمت باهداف نزع السلاح وتحديد الأسلحة الى المستوى المطلوب من الأولوية في اطار سياستنا الخارجية ، وخاصة فيما يتعلق بدورنا في الاطار الاوسع للمجتمع العالمي . وقد قامت بذلك مدعمة بالمعرفة الاكيدة بان هذا هو ما يريده الشعب الاسترالي .

ان استراليا مصممة على انه سيصبح من الممكن وضع حد نهائي لسباق التسليح النووي ، وخفض عدد وانواع الاسلحة النووية جانب الدول العائزة لها . واننا على ثقة من أن معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية سوف تعزز ويتم الالتزام بها عالميا . وان نربط بين هذين الهدفين ، فاننا نضم على ضرورة وضع حد للتجارب النووية في جميع البيئات والى الأبد . وسوف نسعى بكل نشاط ممكن الى ابرام اتفاق دولي يضمن ألا يعتد سباق التسليح الى الفضاء الخارجي .

ان المسائل النووية أساسية بالنسبة لبقاء البشرية ، ولكن الناس يمتوتون في كل يوم ، وبأعداد تشير القلق ، نتيجة استعمال الاسلحة التقليدية . ان تجارة الاسلحة تصل الى ٧٠٠ بليون صن الدولارات الامريكية تقريبا في العام الواحد . ويعتبر هذا تهديدا رئيسيا بالنسبة للحياة ولحقوق الانسان . ان الاسلحة لا توفر الأمن على الاطلاق . ومن الوهم - كما هو واضح - ان نعتقد بأن الامن ينبع من فوهة البندقية ، كما ان ما يترتب على تلك التجارة من تخصيص موارد لمجالات اخرى غير مجالات التنمية وتعزيز مستويات المعيشة اللائقة أمر مخز تماما .

يجب تخفيض الميزانيات العسكرية ، وتقليص تجارة الاسلحة . وينبغي اتخاذ تدابير لوقف تجارة السوق السوداء في السلاح . وترى استراليا ان هذه الاهداف الثلاثة

تشكل مواضع مثالية للتفاوض في الأمم المتحدة . وعليه فاننا سنشجع على اتخاذ تدابير بشأنها .

ان الاسلحة الكيميائية - التي تسمى قنبلة الرجل الفقير الذرية - اسلحة بغيضة . ان آثارها مدمرة وغير انسانية . فهي اسلحة رخيصة يمكن تخزينها بسهولة . انها تلائم بطريقة مثالية العالم غير الصناعي ، ولا بد من تحريمها . وستسمى استراليا لتطوير اتفاقية دولية لتحقيق هذه الغاية .

أود ان انتقل الآن الى عدة سائل تهم استراليا بصفة خاصة . ان استراليا اليوم - وستبقى على الدوام - تمثل جزءا من منطقة جنوب شرقي آسيا وجنوب المحيط الهادئ . واننا بالطبع نشعر بالانشغال لاستمرار الورطة بشأن مسألة كمبوديا . فهي تديم حالة من زعزعة الاستقرار بين بلدان الهند الصينية . والبلدان المجاورة الضحية المباشرة فهناك شعب كمبوديا نفسه .

ان استراليا تؤيد الحل السياسي في كمبوديا . ونحن لا نؤيد أى نهج يقوم على الاستمرار في الأنشطة العسكرية الحالية . وأى حل للنزاع لا بد ان يتضمن بالضرورة المتطلبات الاساسية ، مثل انسحاب القوات الاجنبية من كمبوديا وتوفير شكل من اشكال تقرير الصير لشعب هذا البلد . ولكنني لسوء الحظ لا أتوقع أى حل سريع .

وفيما يتعلق بالجنوب الافريقي ، نتفهم تماما الشعور بالاحباط الذى اعربت عنه وفود عديدة لان تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) بشأن ناميبيا تمت اعاقته هذه المدة الطويلة . ومن الواضح الان ان استقلال ناميبيا الذى طال امدة لا تزال تعوقه مواضع غريبة لا تدخل في نطاق خطة الامم المتحدة ، مثل ربط هذا الاستقلال بانسحاب القوات الكوبية من انغولا . وتعتقد استراليا انه يجب الا يسمح لهذه المواضع الغريبة ان تحول دون حصول ناميبيا على الاستقلال .

وانني اشعر كذلك بالانشغال ان ارى ان النظام البغيض للفصل العنصرى لا يزال مستورا في جنوب افريقيا دون أى تعديل ذي مغزى . ان من البغيض بالنسبة للروح

الانسانية ان تمارس دولة مثل هذا التمييز العنصرى الصارخ ضد سكانها أنفسهم على اساس عرقي . وهذا بدوره ييذر بذور الزعزعة عندما تواصل دولة الشعور بضرورة قهر آمال اولئك الذين يسعون للتوصل الى حقوقهم .

لقد أعربت الجمعية العامة في مثل هذا الوقت من العام الماضي عن قلقها ازاء ، الاحداث القاسية التي المت بلبتان وشعبه . انها مأساة بالفعل ان لبنان لا يزال يغموص وسط الاضطراب والنزاع . ومن الطح الآن اكثر من أى وقت مضى ان تخلق الظروف المواتية امام الحكومة اللبنانية لتتمكن من فرض سلطتها على أرضها ذات السيادة . اننا نرحب بوقف اطلاق النار باعتباره الخطوة الاساسية الاولى في سبيل التوصل الى تسوية سلمية . ونأمل باخلاص في ان تتكمن جميع اطراف النزاع من الالتقاء في جهد حقيقي لايجاد حل لمشاكل لبنان الداخلية على اساس ان آمال لبنان بالنسبة للمستقبل تكمن في اقامة الحوار .

لقد اكدت مأساة لبنان مرة اخرى الحاجة المستمرة واللمحة للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة للنزاع في الشرق الاوسط . وهذا يعني بالنسبة لاستراليا ضرورة الابقاء على حق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها . وهذا التزام صارم من جانبنا . ولكن ، هذا يعني بالمثل الاعتراف بالاهمية الاساسية للقضية الفلسطينية في أية تسوية . ان الحكومة الاسرائيلية تعترف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في الاستقلال ، اذا ما اختار ذلك ، وفي امكانية اقامة دولته المستقلة الخاصة به . وتعترف الحكومة الاسرائيلية أيضا بأن أى تدبير يتم الاتفاق عليه في نهاية المطاف سينشأ عن عطيات تشترك فيها شعوب المنطقة المعنية مباشرة ، بما في ذلك شعبا سوريا والأردن . ولا يمكننا أن نغفل ادوار وآراء الدول الكبرى في أية عملية من هذا النوع .

لقد بينت في بداية هذا العام ، باسم الحكومة الاسرائيلية ، ان اندونيسيا قد ادمجت تيمور الشرقية في اراضيها ، وأعربت في الوقت ذاته عن انشغالنا لانه لم يتم حتى الآن اتخاذ اجراء بشأن تقرير المصير يكون مقبولا ويتم تحت اشراف دولي .

لقد لاحظت استراليا مقرر الجمعية العامة بتأجيل النظر في مسألة تيمور الشرقية الى الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . واننا نأمل أن تتكمن اندونيسيا والبرتغال



من الاستفادة من الوقت المتاح حتى الدورة المقبلة للجمعية العامة للتوصل الى تسوية دائمة لهذه المسألة تأخذ مصالح شعب تيمور الشرقية في الاعتبار .

ان التوترات في امريكا الوسطى قد تزايدت منذ اجتماع الجمعية العامة في العام الماضي . وتعتقد استراليا ان حلول مشاكل هذه المنطقة تكمن في الحفاظ على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى وفي الجهود الرامية الى تحقيق الاصلاحات المحلية والمصالحة . لذلك فان استراليا ترحب بالدور الهام الذي تقوم به بلدان مجموعة كونتادورا الآن سعيا الى تعزيز الحوار وتوافق الآراء بين بلدان المنطقة .

قبل ان اختتم كلمتي ، اعتقد انه لا بد لي من النظر الى مسألة تدرج في جدول اعمال الجمعية العامة للمرة الأولى وتشكل اهمية خاصة بالنسبة لاستراليا ، ألا وهي معاهدة انتارتيكا .

ان معاهدة انتارتيكا تعتبر معاهدة ناجحة بطريقة فريدة واداة دولية للتعاون . انها اتفاق رئيسي في مجال نزع السلاح يستبعد جميع الانشطة العسكرية ، يمنع التفجيرات النووية في قارة انتارتيكا ويحظر تخزين النفايات النووية فيها . وهناك نظام شامل للتفتيش الموضوعي ، مع وجود مراقبين تضمن لهم حرية الوصول في اى وقت الى جميع المناطق فسي هذه القارة .

ان عطية نزع الصيغة العسكرية والصيغة النووية المترتبة على هذا في هذه القارة - والدولتان العظميان الرئيسيتان طرفان فيها - ذات قيمة عظيمة للبشرية وذات قيمة خاصة بالنسبة لاستراليا باعتبارها قارة مجاورة . ويعتبر نظام معاهدة انتارتيكا أيضا أداة للحفاظ على الموارد وادارتها .

وأود ان اضيف ان هذه المعاهدة ليست مقصورة على دول معينة . انه بمقدور أى دولة الانضمام الى المعاهدة ، وقد انضم اليها بالفعل ٢٨ بلدا لها مصالح اقتصادية وسياسية متنوعة . وآخر بلدين انضما الى هذه المعاهدة هما الهند والصين . ان استراليا تحسن بانشغال ازاء ادخال هذه المسألة الى الامم المتحدة لان ذلك يهدد المنجزات الاساسية لنظام المعاهدة . ان الامم المتحدة قد انشئت لحل المشاكل الراهنة ، وليس لخلق مشاكل جديدة .

وترى الحكومة الاسترالية أن أية محاولة للتفاوض على اتفاقية جديدة بشأن انقاركتيكا أو إعادة التفاوض على أجزاء من المعاهدة ستكون غير مثمرة وتدخّل عناصر التقلب ، وربما عدم الاستقرار ، إلى منطقة تنعم حالياً بوقام دولي لا مثيل له في العالم . ان الأمم المتحدة تجسد الاحساس بالمجتمع العالمي ، بل انها تشكل اطاراً للنمو المطرد الدؤوب لذلك الاحساس . والاحساس بالمجتمع العالمي هذا سمة فريدة من سمات القرن العشرين ، فهو حصيلة تكنولوجيا الاتصالات والتطور الاقتصادي والوعي السياسي . وما لا ريب فيه ان الاحساس بالمجتمع العالمي سيستمر في النمو مع الزيادة الحتمية في التكافل .

والأمم المتحدة في هذا السياق جوهرية بصورة مطلقة . والحقيقة ان اعظم انجاز لها يتمثل في أنها أعطت ، لما يقرب من ٤٠ سنة ، التعبير الفعال والمتواصل لهذا البعد الجديد لمجتمع الأمم . وقد نجحت في ذلك في فترة تتسم بتغيير لا مثيل له - بما في ذلك عصر تصفية الاستعمار الذي قادته - وتحولات رئيسية في توزيع مراكز القوة . ومقارنة جدول أعمال هذه الهيئة ومجالات اهتمامها بجدول أعمال عصبة الأمم ومجالات اهتمامها قبل ٥٠ سنة ، يدرك المرء لماذا عاشت هذه بينما لم تستطع الأخرى العيش . ان تطور هذه المؤسسة الجوهرية لا يمكن السماح له بأن يتعثّر الآن .

اننا لا نستطيع أن نخفل حقيقة ان تلك العطية تزداد صعوبة يوماً بعد يوم ، ويعود هذا إلى أن الاحساس المتزايد بالمجتمع العالمي يضايقه نظام يتألف من دول اختلفت قاعدة لنظامنا السياسي . ان التوتر المتأصل بين المصلحة القومية المطلقة العنان وبين الاحساس المتزايد بالمجتمع العالمي ، يشكل اعظم تحد للحكومات منفردة ولامم المتحدة ككل . اننا نواجه ضغوطاً كبيرة بشكل منفرد ؛ ولا بد للامم المتحدة من أن تتحمل حميلة هذا التضارب وان تتحكم فيه بطريقة بناءة .

ان البدائل محدودة ؛ عالم يعيش في توتر دائم تسيطر عليه حفنة من الدول الكبرى ، أو اللجوء إلى استعمال الاسلحة ، الأمر الذي سيؤدي إلى تحطيم مستقبلنا

جميعا . ولعلني أنكر الجمعية بأن هذه البدائل هي نفسها التي أنشئت الأمم المتحدة للقضاء عليها .

السيد يعقوب خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن

استهل كلمتي بتقديم تهاني الصادقة الى السيد خورخي ايويكا بمناسبة انتخابه لرئاسة الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . ان انتخابه يعد تقديرا لحنكته السياسية ودليلا على الاحترام العميق الذي يتمتع به لدى المجتمع الدولي لتفانيه من أجل قضية السلم والكرامة الانسانية . ويمثل أيضا اعترافا بدور بلده العظيم في نصره مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتقدم نحو تحقيق أهدافها .

أود أيضا أن أعرب ، نيابة عن وفدي ، عن أسى آيات التقدير لسلفه ، السيد امرى هولاي ، ممثل جمهورية هنغاريا الشعبية ، الذي وجه أعمال الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة باقتدار ونجاح .

واغتنم هذه الفرصة لأحيي بحرارة حكومة وشعب سان كريستوفر ونيفيس بمناسبة استقلالها ولأرحب بدخول هذه الدولة الجديدة الأسرة الدولية . وتتطلع باكستان الى اقامة علاقات ودية مع سان كريستوفر ونيفيس والى التعاون المثمر معها . ومن دواعي سروري العظيم أن أتقدم بتحية خاصة الى الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد بيريز دي كوبيار . فقد أتمنا اقتدارا عظيما وتجربة واسعة الى المنصب الرفيع الذي يشغله ، وان جهوده المتفانية صوب حل المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي لجديرة بتقديرنا العميق .

في العام الماضي شجب الأمين العام ، في تقريره عن أعمال المنظمة ، التدهور المستمر في المناخ السياسي وفي الأمن ، وحث المجتمع الدولي على أن يوقف هذا النهج ويعكس اتجاهه بالتمسك بمبادئ الميثاق ومقاصده . وانه لما يبعث على القلق العميق ألا تطرأ على الوضع الدولي أية مؤشرات تدل على التحسن ، وأن يضطر الأمين العام الى أن يكرر في تقريره الحالي تحذيراته السابقة .

اننا نعيش في عالم خطير يتسم بتعاظم الترسانات النووية ، وتعاقد التوتيرات وتفاقم الضائقة الاقتصادية . اننا نشهد وهنا مؤسفا في عزيمة الدول على تسوية خلافاتها وفقا لروح الميثاق ، وزيادة مقلقة في حالات اللجوء الى القوة . ان الانتهاكات الأخيرة لجادى\* عدم التدخل في شؤون الدول ذات السيادة تنذر بالعودة الى نهج سياسات القسر والضغط تجاه البلدان الأضعف . ويمثل هذا تهديدا حقيقيا لسيادة وأمن الدول الصغيرة . وعلى نفس القدر من الوضوح نشهد عجز الدول الصغيرة على العمل بصورة جماعية لحماية أنفسها من المصالح المتنافسة للدول الكبرى ومخططاتها .

ان فشل الانفراج والتعاقد الحلزوني لسباق التسلح - خصوصا في مجال الأسلحة النووية - وانعدام التقدم الملموس في الحوار بين الدول الكبرى ، ومحاولات انشاء مناطق نفوذ جديدة ، تشكل كلها تطورات أوصلت العالم الى حافة الكارثة . وتذكرنا حادثة الطائرة الكورية المأساوية وما أعقبها من ازدياد حدة التوتر في العلاقات بين الشرق والغرب بالخطر الحقيقي في أن تتسبب حادثة منفردة في نشوب نزاع واسع النطاق ، وتذكرنا أيضا بالحاجة الى ممارسة ضبط النفس لتجنب أزمات رئيسية .

ان الآفاق الاقتصادية قائمة بنفس الدرجة . فهي تولد توترات - قد تجلب اذا لم تعالج - نكبات تمس العالم كله . ولا بد من أن تعترف البلدان المصنعة بأن المطالبة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ليست ندا\* ياكسا من أجل الاحسان ، وانما تعبّر عن الطموحات المشروعة لشعوب الملايين من البشر .

ان ما خلفه الركود العالمي من دمار أعاد الى الأذهان صورة واضحة جدا لهشاشة النظام الاقتصادي الدولي القائم ، والأسوأ من ذلك ، ضعف التكامل بين جميع الاقتصادات .

ان أزمة النظام الاقتصادي الدولي لا تزال مصدر قلق عميق لسببين : أولهما ، الأثر المدمر الذي خلفته على اقتصادات البلدان النامية ، والثاني ، وهو الأهم ، غياب أية مؤشرات حقيقية على استعداد المجتمع الدولي للقيام بمسعى مشترك للبحث عن حلول

للمشاكل التي تنوء بها جميع الدول . ان جميع الجهود التي بذلت بهدف احداث تعديلات هيكلية في النظام ، أو بهدف اعتماد التدابير الملمحة المطلوبة للتخفيف من ظروف البلدان النامية ، قابلتها البلدان المتقدمة النمو بمقاومة عنيدة .  
لقد تكلم عدد من زعماء العالم البارزين ببلاغة عن النتائج الخطيرة للأزمة الاقتصادية العالمية . لقد أحبطت هذه الأزمة آمال بلدان العالم الثالث في رفع مستوى حياة شعوبها ، وهي تواجه الآن قلاقل اجتماعية واسعة النطاق قد تؤدي الى انقلابات سياسية فجائية .

ان عدم قيام المجتمع الدولي بالعمل على نحو متضافر لمعالجة الحالة عمل على زيادتها سوءاً . ان الانهيار شبه التام للنظام المالي الدولي يؤدي بالبلدان النامية اما الى الافلاس والعجز عن سد ديونها ، أو الى دفعها الى هاوية أعمق من المديونية لن تستطيع الخروج منها أبداً . ان مشكلة الديون المتعاظمة التي لا تشكل سوى جانب من الأزمة الاقتصادية الدولية ، تبرهن على فشل المؤسسات القائمة .

ان هدف النظام الاقتصادي الدولي الجديد لا يزال بعيدا عن المنال أكثر من أى وقت مضى . وهذا واضح في العمل المفكك بشأن تنفيذ احكام الاسراتيجية الدولية للتنمية الخامسة بعقد الأمم المتحدة الانعاشي الثالث . وبينما نسمع بيانات كثيرة تعبّر عن الالتزام بالشروع في اجراء مفاوضات عالمية شاملة ، لم يحدث أى تطور ملموس فسي هذا المجال الحيوى . كذلك فان المبادرات المتتالية من أجل الشروع في الحوار بخيبة حل مشاكل النظام الاقتصادي العالمي ، قد لقيت نفس العصير أيضا .

ومن السذاجة بمكان ان نفرض ان علامات الانتعاش في بعض الدول المصنعة تعتبر مؤشرات للتحسن في الاقتصاد العالمي . اننا نرحب بهذا الاتجاه ، الا انه لا يمكنه بمفرده ان يحل مشكلات النظام الاقتصادي العالمي وسيكون اثره على اقتصادات البلدان النامية تافها وطيّشا . ومن ناحية أخرى ، فان أقل اتجاه هبوطي فسي الاقتصادات المتقدمة النمو يؤثر على نحو عنيف وغير متحانس على الاقتصادات النامية التي لا تمتلك القدرة على التصدي لتقلبات الموقف الاقتصادي في العالم المتقدم النمو . ان السعي نحو النظام الاقتصادي الدولي الجديد يفرض اعادة البناء التي لا ترمي الى احداث خلل في اقتصادات الشمال ، ولكن الى ان توفر للبلدان النامية الوسائل والسبل التي تمكنها من ان تسهم على نحو فعال في اقامة بيئة اقتصادية دولية صحية وعادلة تكون نافعة للبلدان المتقدمة النمو بصورة متساوية .

ان تكافل عالم اليوم عظيم للغاية بحيث لم يعد من الممكن تحوذة الانتعاش على أساس الاحتياجات الوطنية التقييدية . ان أم الجنوب مثلها مثل أم الشمال تسعى الى نظام أكثر عدلا وانصافا يعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة للجميع بدلا من أن يزيد الفوارق الحالية . لقد كان من المأمول فيه ان يوجه مؤتمر الأمم المتحدة السادس للتجارة والتنمية جهوده لتقويم بعض المشكلات الأكثر الحاحا ، ولكن للأسف الشديد أدت نتائج المؤتمر الى زيادة الاختلافات والى مزيد من التباين . ان تعثر المفاوضات الشاملة سوف يؤدي الى طريق مسدود . ولا يمكن للمجتمع الدولي بعد اليوم ان يتحمل الانشغال بالاعراب عن شكواه . وينبغي ان يخلي تبادل الاتهامات الطريق للمصالحة .

لقد آن الأوان لاتخاذ اجراء حاسم وسريع . ولا نستطيع أن نتوقع ان يتحقق كل شيء في خطوة واحدة ولكن يجب على الشمال والجنوب معا ان يبدأ في معالجة هذه المشكلة المعقدة .

ولقد اقترح رئيس باكستان ، في مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز المعقود في آذار/مارس من هذا العام العناصر الممكنة للتعاون الاقتصادي العالمي بغية مكافحة الازمة التي يواجهها الاقتصاد العالمي ، وهذه العناصر هي :

أولا ، من اجل انعاش الشمال وبقاء الجنوب ، يتعين على البلدان المتقدمة النمو التي تتفوق ماديا وتقنيا على البلدان النامية ان تزيل بالكامل جميع الحواجز امام التجارة الحرة .

ثانيا ، من أجل حل المشكلة الهائلة للمديونية الدولية التي تؤثر على الشمال وعلى الجنوب على حد سواء ، ينبغي على الاثنین ان يتفقا معا على نظام منصف ومنظم لادارة الدين .

ثالثا ، ينبغي ان يسلم الجنوب بالحاجة الى ادارة اقتصادية أفضل وضرورة الاستخدام الكافي لموارده الطبيعية الذاتية . كما ينبغي عليه أن يحشد على نحو متزايد طاقاته الخلاقة على الاساسين الوطني والجماعي وان يضع لذلك مشروعا للتعاون بين الجنوب والجنوب .

رابعا ، من الضروري ان تقدم جميع البلدان تأييدها الكامل لمفهوم تعدد الجوانب ولزيادة قدرة المؤسسات العالمية الدولية لتمكينها من الاضطلاع بدور أكثر فعالية في احداث انعاش اقتصادي عالمي وفي التعجيل بالتقدم الاقتصادي للبلدان النامية .

خامسا ، نظرا لحاجة البلدان النامية الى الاستثمار في مجال الطاقة على نحو ملح وكبير ، ينبغي ايلاء اهتمام كبير لوضع ترتيبات تشمل اسهامات من الحكومات والبنوك الخاصة وموردی المعدات لتمويل المشروعات التي تعتمد على رأس المال المكثف وعلى التكنولوجيا المتطورة وذلك في قطاع الطاقة .

هذه بعض التدابير التي يمكن في رأينا ان تسهم الى حد كبير في مساعدتنا على الانتقال الى نظام للعلاقات الاقتصادية العالمية أكثر انصافا .  
ان السلم والأمن عنصران أساسيان لتقدم البشرية . وبعد ان شهدنا حربين عالميتين مدورتين في هذا القرن ، فان الانسانية لا يمكنها أن تتحمل نزاعا ثالثا .  
الا ان المناخ السياسي الدولي ، يتسم مع الأسف الشديد باضطراب متزايد ، كما ان السلم والأمن العالميين ، وهما الهدفان الرئيسيان للأمم المتحدة ، أصبحا مهددين على نحو متزايد بسبب الانتهاكات الصارخة لسيادة واستقلال الدول الصغيرة .

ان مشكلة الشرق الأوسط التي لم تحل حتى الآن تشكل عقبة كاداه امام السلم العالمي . انها تشكل تهديدا يمكن ان يؤدي في أى وقت الى كارثة عظمى . انها قصة بطولية للتصميم الحازم للشعب الفلسطيني الشجاع على عدم الخضوع لقوة السلاح الاسرائيلية . ان التاريخ الحديث للشرق الأوسط هو تاريخ العدوان المستمر الذى تشنه اسرائيل ضد الشعبين الفلسطيني والعربي ، وكان آخر ضحايا هذا العدوان لبنان ، الذى تنتهك سيادته وسلامة أراضيه بشكل صارخ في استخفاف مطلق بمبادئ القانون والسلوك الدولي . ونحن نعتقد ان أى حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط ينبغي ان يضمن جلاء اسرائيل عن جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك مدينة القدس الشريف ، وان يؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي اقامة دولته المستقلة على أرضه .

لقد قدم التاريخ مرارا الدليل على ان القهر لا يمكن أن يدوم . وان الشعوب الصامدة والمصممة لا بد ان تقهر الغاصبين في نهاية المطاف . وسوف يؤكد المستقبل دروس الماضي . اننا نحيي الشعب الفلسطيني الشجاع الذى قدم عن طريق بطولاته وتضحياته ، الشهادة الواضحة على عدالة قضيته .

نود كذلك ان نتقدم بالتحية الى حصافة وحكمة القادة العرب الذين توصلوا الى مقترحات بعيدة الرؤية في خطة فاس التي تتضمن اطارا شاملا ومبادرة رئيسية



لتحقيق السلم في هذه المنطقة المنكوبة . لقد قدم الزعماء العرب الدليل مرة أخرى على رغبة العالم العربي والشعب الفلسطيني في السلم القائم على الكرامة والشرف . وأكد رفض اسرائيل لهذه الخطة ، سياساتها العدوانية والتوسعية .

في المنطقة المجاورة لنا مباشرة ، يتعرض بلد صغير مستقل غير منعاز ، وهو افغانستان للتدخل العسكري الأجنبي ، ولقد اثبتت شعب افغانستان ، التصك بتقاليد . ان القوة الضخمة لا يمكنها ان تقهر شعبا عقد العزم على المحافظة على استقلاله وهويته . لقد استمرت المقاومة الصامدة منذ اربع سنوات وحتى الآن بكثافة كبيرة في طول البلاد وعرضها . اننا نتطلع الى المجتمع الدولي ان يضمن احترام المبادئ المقدسة لعدم استخدام القوة وعدم التدخل في العلاقات الدولية ، وان يساعد شعب افغانستان على استعادة سيادته وحريته .

لقد كانت النتيجة المأساوية المباشرة للتدخل العسكري الأجنبي فسي افغانستان ، الهجرة المتواصلة للملايين من الرجال والنساء والأطفال الافغان الى البلاد المجاورة قرارا من القهر في الداخل والتماسا لماوى في الخارج .

هناك حوالي ثلاثة ملايين من الافغانيين لجأوا الى باكستان. وهذا يشكل عبئا اضافيا على مواردنا المحدودة ، ولكننا قبلنا هذا العبء عن طيب خاطر انطلاقا من واجباتنا الانسانية والاسلامية . ونحن ملتزمون للمنظمات الدولية والحكومات الصديقة التي تساعدنا في هذه المهمة . ومع ذلك ، نتطلع الى اليوم الذي يتمكن فيه هؤلاء اللاجئين الافغانيون من العودة الى بلادهم دون ما خوف أو اضطهاد وفي ظل ظروف من السلامة والشرف .

ان باكستان ، باعتبارها بلدا متأثرا مباشرة بالأزمة في المنطقة المحيطة به ، لديه مصلحة حيوية في ايجاد حل سلمي لمشكلة افغانستان . ان العناصر الرئيسية للتسوية السلمية هي على النحو التالي : الانسحاب الفوري للقوات الاجنبية من افغانستان ، الحفاظ على سيادة افغانستان وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي وطابعها غير المنحاز ، وحق افغانستان في أن يقرر شكل حكومتها وان يختار نظامه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعناية عن اى تدخل خارجي او تخريب أو قسر أو ضغط من أى نوع كان ؛ وتهيئة الظروف اللازمة التي يمكن للاجئين الافغانيين في ظلها أن يعودوا طوعا الى ديارهم بأمان وشرف . هذا هو الاطار الذي حظي بتأييد كاسح في المؤتمر الاسلامي وجمعية عدم الانحياز والأمم المتحدة ذاتها . وانطلاقا من هذه المبادئ ، فان باكستان تقوم بجهود صادقة من أجل تحقيق تسوية سياسية لمشكلة افغانستان ، وتشارك في عملية المفاوضات غير المباشرة عن طريق وساطة الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة .

لقد شاركنا منذ البداية في هذه المفاوضات بصدق والتزام عميق لانتعاش حل سلمي سياسي . ونحن نتطلع الى تسوية شاملة تقوم على المبادئ التي أيدها المجتمع الدولي . وهدفنا الأساسي هو دعم هذه المبادئ وليس توزيع اللوم . لقد تم في العام الماضي ، من خلال عملية مفاوضات مكثفة ، اجراز تقدم كبير في تحديد عناصر هذه التسوية الشاملة ، وفي تطوير العلاقات المتداخلة فيما بينها . ان عددا من القضايا الحيوية ، وبصفة خاصة الجدول الزمني لانسحاب القوات الاجنبية ، لا يزال دون حل ، ونأمل أن تؤدي المفاوضات المقبلة الى اتفاق مرض حول هذه المسائل .

اننا نؤيد تأييدا كاملا تقييم الأمين العام بأن عملا قيما لا غنى عنه قد تم انجازه خلال العام الماضي . وينبغي أن نعمل على هذا الأساس . ان باكستان لا زالت ملتزمة - من جانبها - بالعملية الدبلوماسية التي شرع فيها الأمين العام بحكمة وحكمة سياسية ، وأود أن أؤكد له اصرارنا على مواصلة هذا الطريق على نحو بناء وإيجابي ، وأن نتعاون تعاونا كاملا مع الجهود التي لا تكل لعمته الشغوي السيد كورد وفيز .

ان النزاع بين ايران والعراق ، الذي استنزف الموارد البشرية والمادية القيمة لهذين البلدين ، لا يزال مصدر قلق عميق بالنسبة لشعب باكستان . ان الحرب لا تشكل تهديدا لاستقرار المنطقة فحسب ، ولكنها يمكن ان تؤدي في الأمد الطويل الى تدخل خارجي قد تكون نتائجه بعيدة المدى . ومن ثم فاننا لن ندحرأى جهد من أجل تسهيل التوصل الى ايقاف الأعمال العدائية . ولقد شاركنا في جميع المبادرات وايدناها تأييدا كاملا ، بما في ذلك مبادرات المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز والأمم المتحدة لوضع نهاية سريعة لهذه الحرب المساوية .

وفي اطار هذا السعي نفسه من أجل السلام والاستقرار ، ما فتئنا نعمل دوما على مواصلة العمل لتحسين مناخ العلاقات في جنوب شرقي آسيا وخاصة بين باكستان والهند . ونحن عازمون على العمل نحو مستقبل يختلف عن الماضي . وبالثقة والطمأنينة ، يمكننا ان نبني تدريجيا صرح سلاما دائما يقوم على احترام سيادة كل منا واستقلاله ، وعلى عدم التدخل في شؤون كل منا للآخر . ان مثل هذه العلاقة القائمة على ضبط النفس المتبادل وعلى الاعتراف بمشاعر الطرف الآخر ، سوف تكون منسجمة مع تطلعات شعوبنا التي تسعى الى تحقيق علاقات سلمية وجيدة طيبة بغية تمكينها من تكريس طاقتها لحل المشكلة الهائلة الناجمة عن الفقرة والجهل . وبهذه الروح نفسها ، نسعى الى ايجاد تسوية سلمية لمشكلة جامو وكشمير التي سوف تزيل العقبة الأخيرة على طريق التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين .

وفي سياق جنوب آسيا ، يسعدني القول بأن البلدان السبعة في المنطقة قد شرعت على نحو منتظم في تعاون اقليمي أصبح مقننا الان من خلال القرارات الهامة التي اتخذت في اجتماع وزراء خارجية هذه البلدان في نيودلهي في آب/اغسطس الماضي . وأملنا

ان يزدهر التعاون الاقليمي فيما بين بلدان جنوب شرقي آسيا في مناخ من الثقة المتبادلة التي يمكن ان تتولد عن طريق الاحترام الصارم من جانب كل منا لسيادة واستقلال الآخر وعدم التدخل في شؤونه الداخلية .

ان الأزمات والنزاعات في منطقتنا تبرز أهمية مفهوم اعلان منطقة المحيط الهندي منطقة سلم ، وما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة للسلم والأمن في المنطقة كلها ، حيث يمكن للمشعوب في ظل هذا الجو أن تكرر طاقاتها لبناء حياتها في جو من الحرية والكرامة والتقدم . واننا نسلم بأن المؤتمر المقترح للمحيط الهندي سوف يصبح علامة بارزة في جهودنا من أجل تحقيق مفهوم منطقة السلم هذه . ونعتقد ان نجاح هذا المؤتمر يمكن ان يؤمن عن طريق الالتزام الرسمي من قبل جميع بلدان المنطقة بالتعاون المتبادل بمقاومة التهديدات ضد أمنها . وبالمثل ، قد يشوه مفهوم هذا التعاون الاقليمي اذا ما قصرت دول المنطقة اهتماماتها على القوى الخارجية وظلت غير مستعدة لأن تقيم علاقاتها المتبادلة على أساس عدم استخدام القوة . ان قضايا السلم والأمن هي جوهر مفهوم منطقة السلم ، ذلك المفهوم الذي ينبغي أن تتناوله دول الاقليم بعقل متفتح واسلوب مرن .

ان آثار استخدام القوة والتدخلات العسكرية تجاوزت مناطق وقوعها . وبالمثل فان قلقنا بالنسبة للسلم لا يقتصر على جيراننا المباشرين أو منطقتنا ، لكننا نعتز على استخدام القوة سواء كان ذلك في كمبوتشيا حيث منع التدخل الخارجي شعب هذا البلد من ممارسة حقه في تشكيل مستقبله ، أو سواء تعلق الأمر بالنزاع في جنوب الأطلسي ، أو بالتهديد بالتدخل في امريكا الوسطى ، أو بظروف الحرب والتدخل في تشاد .

وفي حالة كمبوتشيا ، فان ذريعة تصحيح انتهاكات سابقة لحقوق الانسان فسي ذلك البلد تستخدم لفرض نظام للحكم ، بقوة السلاح الاجنبي ، على شعب ذلك البلد . يجب على المجتمع الدولي ألا يتفاضى عن مثل هذه الانتهاكات . ان محاولات الدول القوية للسيطرة على البلدان الصغيرة تؤدي - لا محالة - الى تفاقم التوتر الدولي . وعلى الجمعية العامة ان تطالب بانسحاب القوات الاجنبية من كمبوتشيا لتمكين شعب كمبوتشيا من تقرير مصيره .

ما فتئت باكستان منذ مولدها تقف في طليعة الكفاح ضد الاستعمار في العالم بأسره ، وقد التزمنا بالتضامن على آخر معاقل الاستعمار ، كما اننا نندد بممارسة الفصل العنصرى التي تعتبر وصمة للكرامة الانسانية .

ان على المجتمع الدولي أن يؤيد تأييدا كاملا ومطلقا الكفاح العادل لشعبى ناييبيا وازانيا من أجل تقرير المصير والاستقلال . وان جنوب افريقيا ، ان تستند الى القوة عسكرية حربية عظيمة مدعمة بموارد متاحة لها من قبل بعض بلدان الغرب لاتزال خالعة فسي رفضها نقل السلطة الى شعب ناييبيا ، وفي المطالبة بانسحاب قوات كوبا من انغولا كشرط مسبق لاستقلال ناييبيا .

ان الجمعية العامة ، وحركة عدم الانحياز وأخيراً المؤتمر الدولي بشأن ناميبيا ، رفضت كلها بشكل قاطع اي ربط بين استقلال ناميبيا وتواجد القوات الكوبية في انغولا ، السذي يعتبر غربيا بشكل كامل . ونحن نؤيد هذا الموقف تماما . ان مجموعة الاتصال الغربية تتحمل مسؤولية رسمية لضمان تطبيق خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

ان باكستان ستواصل تقديم الدعم الكامل لشعب ناميبيا ، بقيادة مثله الحقيقي الوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ( سوابو ) ، وكذلك بلدان خط المواجهة التي تعاني من عدوان جنوب افريقيا عليها . ان على الامم المتحدة ان تتخذ تدابير فعالة تتضمن فرض الجزاءات العسكرية والاقتصادية على بريتوريا لضمان الاستقلال المبكر لناميبيا وحصول آزانيا على حقه الطبيعي في الحكم الذاتي .

اود ان اتناول مسألة لها آثارها المباشرة على بقاء الحضارة الانسانية . ان التهديد العظيم للجنس البشري الذي تشكله ترسانات الاسلحة النووية الرهيبة المهلكة التي تمتلكها الدول الحائزة للأسلحة النووية واضح للغاية . وقد جمعت الامم المتحدة على مر السنين كماً قيماً من الفكر والجداء الخاصة بالمسائل المتعلقة بنزع السلاح ، الا ان المناقشات لا تزال بعيدة عن تقديم خطة عمل . لقد كانت هناك محاولة فاشلة لتحديد إطار برنامج شامل وكامل لنزع السلاح في الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ابرزت الخلافات القائمة رغم الحاجة الملحة لاعتماد مثل هذا البرنامج .

ان باكستان تؤمن بالتناول الشامل لنزع السلاح . والنسبة لنا ، فان الجهود العالمية والاقليمية والثنائية يكمل بعضها بعضا وتستحق دفعها كلما سنحت الظروف . كما اننا نعلق اهمية على التدابير المرحلية والطويلة الامد . وبالتالي ، فاننا أيدنا الافكار العامة لفهوم تجميد وحظر الاسلحة النووية ، وكذلك المحادثات الخاصة بتخفيض الاسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي ، وانشاء بعض المناطق الخالية من الاسلحة النووية وجعلها مناطق سلم ، وضمانات الامن بالنسبة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

ان هناك عنصرين يميزان مفهومنا لنزع السلاح . أولاً نجد ان هناك ترابطاً عضوياً بين التقدم نحو نزع السلاح والموقف السياسي الدولي . ان اهداف نزع السلاح لا يمكن ان تتحقق في بيئة سياسية خالية من الثقة المتبادلة وتفسدها التوترات وحالات انتهاك السلم . وثانياً ، ما من تفسير اخلاقي او ايديولوجي او سياسي يبرر على نحو مقنع تحويل الموارد البشرية العالمية الضخمة لتطوير وتكديس ترسانات الاسلحة النووية والتقليدية الموجودة القادرة بالفعل على تدمير الحياة على هذه الارض .

ان نزع السلاح ، وخاصة في المجال النووي ، قد اصبح ضرورة عاجلة . وان مهمة المجتمع الدولي الملحة هي عكس سباق التسلح وتحقيق القضاء التام في النهاية على جميع هذه الوسائل للانتحار العالمي . ولا بد من حث الدول النووية على ان تتخلى عن انتاج مثل هذه الاسلحة ، وعلى ان توجه الموارد القيمة المتاحة الى التنمية الاقتصادية ورفاهية البشرية .

ليس ثمة خيار بين السلم والحرب ، بين التعاون والنزاع ، وبين التنمية واندمارها . لا بد من ان نتغلب على مخاوفنا وأهوائنا . ان ما استغرق امداً طويلاً لتحقيقه لا ينبغي ان يفنى في لحظة شك .

وأود ان اغتنم هذه الفرصة لكي اجدد التزام بلدي بالجداء الاساسية المكرسة في ميثاق الامم المتحدة كما نود ان نكرر عزمنا على الاستمرار في بذل جهودنا من اجل النهوض بالصدقة وحسن النية فيما بين جميع أمم هذا العالم .

رفعت الجلسة الساعة ١٣ / ٤٥